اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (25) فبراير 2024م | السنة الثالثة

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن

التحديات والحلول المتاحة في ورشة عمل

12

16

عدن تحتضن المعرض الوطني الأول للبُن

27

صناعة الخوص في حضرموت

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

أخبار الرابطة:

- الرابطة الاقتصادية تنظم ورشة عمل بعنوان: النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن – التحديات والحلول المتاحة..... 12
- عدن تحتضن المعرض الوطني الأول للبن..... 16

شخصية اقتصادية

الأستاذ/ علي جرهوم
رئيس الهيئة العامة للاستثمار المركز الرئيس عدن..... 18

تحليل أسعار الصرف لشهر يناير 2024 22

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يناير 2024 40

تطورات اقتصادية

- صناعة الخوص في حضرموت - حسن عمر باحشوان..... 27
- ملامح تدهور الوضع المعيشي في مناطق الشرعية (أسبابه وطرق المواجهة) - أ.د. محمد علي قحطان..... 29
- اخبار اقتصادية عالمية (تداعيات الحرب على غزة ونتائجها الاولية) - د.نهال عكبور..... 33
- مشروع مقترح لتغطية السوق المحلية بالأسماك من خلال برامج الاصطياد أو التوقف المرحلي للتصدير - م/ علي عبده ناجي..... 35

مقالات اقتصادية

- الرقابة الداخلية في شركات الاعمال - معاذ الصبري..... 44
- التصنيف الجديد لجماعة انصار الله الحوثيين ككيان إرهابي والمخاطر على أنشطة الاعمال - د. أحمد مبارك بشير..... 46
- أهمية الحفاظ على البيئة في سقطرى - سعيد العجمي. 48
- الانفلات الإداري وأثره في التدهور الاقتصادي - ذي يزن الاعوش..... 50
- نحو توطين الصناعة النفطية في اليمن - م. صالح بلعلاء. 51
- الحوثيون يضربون الاقتصاد اليمني والعالمي عبر البحر الأحمر - رندا الحمادي..... 57

تجارب ناجحة

- الدنمارك.. أسعد مكان في العالم - د. سامي محمد قاسم..... 60

إلى من يهمه الأمر

- الأجر حق انساني ياحكومة - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية 64

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

حرب البحر الاحمر
والتأثير على سلاسل الإمداد

■ شكلت الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها في مضيق باب المندب جنوب البحر الاحمر تأثير خطير على التجارة الدولية عبر البحار وخاصة التأثير الخطير على انتظا م عمليات سلاسل الامداد والتوريد عبر مضيق باب المندب والبحر الاحمر

ان اعلان الحوثيين التدخل المباشر في الحرب على غزة قد أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعلنت عن تشكيل التحالف الدولي ضد الحوثيين والذي اسمي «عملية حارس الازدهار» بتاريخ 12 ديسمبر 2023 ليشكل بذلك اول رد دولي على عمليات الحوثيين ضد بعض السفن التجارية في باب المندب والتي بدأت منذ 19 اكتوبر 2023 كأحد تداعيات الحرب على غزة وقد كانت اول عمليات التحالف ضد الحوثيين في 12 يناير 2023 حيث شنت عدة قارات على مواقع الحوثيين في أكثر من محافظة تخضع لسيطرتهم

ان مضيق باب المندب هو جزء من مسار الحركة الملاحية والتجارية الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس حيث تقدر التجارة المارة بهذا المسار حوالي 10٪ من المنتوخ الاجمالي العالمي وحوالي 12٪ من التجارة الدولية ونحو 40٪ من التجارة البحرية الدولية وقرابة 20٪ من تجارة النفط العالمية وهذه المعطيات تشير الى اهمية باب

المنـــدب كمســـار للتجـــارة العالميـــة وخطـــورة اي اعمـــال مـــن شـــانها التأثيـــر علـــى انتظـــام عمليـــات سلاســـل الامـــداد والتوريـــد وعلـــى الاقتصـــاد الدولـــي عمومـــا

ان سلاســـل الامـــداد والتوريـــد هـــي شـــبكة مترابطـــة مـــن الشـــركات والأشـــخاص والعمليـــات التـــي تشـــارك فـــي تحويـــل المـــواد الخـــام إلـــى منتجات والمنتجـــات الجاهـــزة للاســـتهلاك، حيث تســـاعد علـــى تدفـــق المـــواد والمنتجـــات مـــن المصـــدر إلـــى العـــملاء النهائييـــن؛ مـــن خلال زيـــادة الكفـــاءة والإنتاجيـــة، وتحســـين الجـــودة وتقليـــل التكاليـــف وفـــي الاخيـــر يحصـــل المســـتهلكين علـــى حاجاتهـــم بـــكل يســـر وســـهولة.

تكتســـب سلاســـل الامـــداد اهميـــة كبيـــرة للاقتصـــاد اليمنـــي كمـــا هـــو للعالـــم عمومـــا خاصـــة فـــي ظـــروف الاقتصـــاد العالمـــي المعولـــم حيـــث تســـاعد فـــي شـــراء المـــواد الخـــام والســـلع وتخطيـــط الاحتياجـــات وادارة المخـــزون والتوزيـــع وســـهولة التعامـــل مـــع الموردييـــن والشـــركاء التجارييـــن وتحليـــل البيانـــات وتحســـين العمليـــات، واجمـــالا تهـــدف كل هـــذه العمليـــات الـــى ضمـــان تدفـــق ســـلس وفعـــال للمـــواد والمنتجـــات مـــن المصدريـــن الـــى العـــملاء عبـــر العالـــم

ولعـــل اليمـــن هـــي مـــن بيـــن أكثـــر دول العالـــم حاجـــة الـــى انتظـــام سلاســـل الامـــداد والتوريـــد حيـــث تعتمـــد فـــي تلبيـــة حاجـــات الاقتصـــاد والســـكان بشـــكل شـــبه كلـــي علـــى التجـــارة الدوليـــة وتقـــدر بعـــض المصـــادر ان 90٪ مـــن حاجـــات البـــلاد يتـــم تلبيتهـــا عبـــر الاســـتيراد وخاصـــة الســـلع الاســـتهلاكية الاساســـية حيـــث تســـتورد مـــثلا حوالـــي 95٪ مـــن القمـــح ســـنويا

وفـــي ظـــروف الحـــرب الجاريـــة منـــذ حوالـــي عشـــر ســـنوات ومـــا يرافقهـــا مـــن ازمـــة اقتصاديـــة وإنســـانية خطيـــرة يـــزداد اعتمـــاد البلـــد علـــى الخـــارج فـــي تلبيـــة كل حاجاتـــه الضروريـــة للاقتصـــاد والســـكان والـــذي تجـــاوز تعدادهـــم الثلاثيـــن مليـــون نســـمة وخاصـــة فـــي ظـــروف الازمـــة الانســـاني الحـــادة

هنـــاك مخـــاوف واســـعة مـــن تبعـــات مـــا يجـــري فـــي البحـــر الأحمـــر وبـــاب المنـــدب علـــى الســـوق اليمنيـــة، مـــن حيـــث تأميـــن المعـــروض الســـلعي وصعوبـــات الاســـتيراد والشـــحن التجـــاري إلـــى البلـــد الـــذي يتوقـــع أن تتضاعـــف تكاليفـــه بشـــكل كبيـــر بســـبب رفـــض شـــركات الشـــحن والتأميـــن العالميـــة التعامـــل مـــع الموانـــئ اليمنيـــة

أدت أحـــداث البحـــر الأحمـــر إلـــى ارتفـــاع كبيـــر فـــي أســـعار شـــحن الحاويـــات علـــى مســـتوى العالـــم ومنهـــا المتجهـــة الـــى الســـوق المحليـــة حيـــث تقـــدر بعـــض المصـــادر الزيـــادة بحوالـــي 200٪، الامـــر الـــذي سيتســـبب فـــي زيـــادة اســـعار الســـلع فـــي الســـوق المحليـــة وخاصـــة الســـلع الغذائيـــة الأساســـية

نتوقـــع ان البلـــد ســـيواجه ضغوطـــا تمويليـــة خانقـــة بســـبب مـــا ســـببته المواجهـــات بيـــن التحالـــف الدولـــي والحوثييـــن مـــن منـــع مـــرور الســـفن او تحويـــل بعـــض الســـفن الاخـــرى مســـارها عبـــر راس الرجـــاء الصالـــح ومـــا يترتـــب علـــى ذلـــك مـــن زيـــادة التكاليـــف وتأخيـــر وصـــول الشـــحنات الـــى الاســـواق المســـتهدفة

ان تحـــول نســـبة كبيـــرة مـــن التجـــارة العالميـــة للمـــرور عبـــر رأس الرجـــاء الصالـــح ســـوف يحـــول مســـار الســـفن والشـــحنات التجاريـــة بعيـــدا عـــن الموانـــئ اليمنيـــة ممـــا يؤثـــر علـــى انتظـــام سلاســـل الامـــداد والتوريـــد الـــى الســـوق المحليـــة ويؤخـــر وصولهـــا ورفـــع التكاليـــف بشـــكل حـــاد للغايـــة الامـــر الـــذي يـــؤدي الـــى التأثيـــر علـــى اســـتقرار الســـوق المحليـــة وبـــروز عجـــز فـــي المعـــروض الســـلعي والـــى مزيـــد مـــن تدهـــور الامـــن الغذائـــي لســـكان بلـــد يعانـــي أكثـــر مـــن 85٪ مـــن الفقـــر وندرة الغـــذاء وصعوبـــة الحصـــول عليـــه

نعتقـــد ان حـــل مشـــاكل عـــدم انتظـــام سلاســـل الامـــداد الـــى الموانـــئ اليمنيـــة يمكـــن ان يتـــم مـــن خلال تأســـيس تكتـــل تجـــاري وملاحـــي وطنـــي يســـهم فـــي اعـــادة تنظيـــم سلاســـل الامـــداد بشـــكل ابداعـــي وبالتعـــاون مـــع ســـلطات الدولـــة المختصـــة، مـــع ضرورة دعـــم القطـــاع الخـــاص ليقـــوم بـــدورة فـــي اســـتيراد الســـلع الضروريـــة وتكويـــن مخـــزون كافـــي يحـــول دون حـــدوث ازمـــات مـــن الســـلع الغذائيـــة الأساســـية

د. حسين الملعسي

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكـون المشـاركة قـد نشـرت سـابقًا وأن تعالـج قضايـا اقتصاديـة معاشـة.

2- ألا تكـون ذات مضمـون تهكمـي أو ساخر اوتتعرض للاديـان والمعتقـدات الدينيـة وأن تلتـزم الموضوعيـة والحيـاد والمهنيـة.

3- أن تكـون المشـاركات بالموضوعـات ذات الصلـة بالاقتصـاد وذات سـمة تطبيقيـة.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكـون المقالـة مطبوعـة ببرنامـج الـوورد وتسـلم بهـذه الصيغـة وتكـون سـليمة لغويـا وفنيـا وان يشـار فيهـا الى مصادر المعلومات.

7- ترسـل المقـالات إلـى بريـد رابطـة الاقتصاديـين الإلكترونـي قبـل تاريـخ 25 مـن كل شـهر.

لهيئـة التحريـر حريـة قبـول أو رفـض نشـر أي مقالـة دون أن تبـدي سـبب ذلـك،

أو تأجيـل النشـر فـي الإعـداد القادمـة بحسـب أولويـة الموضوعـات المقدمـة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

نسايم
NASAYIM
حليب مركز
طعم غني وكريمي
نسايم
NASAYIM
حليب مركز
شركة السراري التجارة
ALsarari Trading Company
عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02-383350

CAC BANK
شاركنا الريادة

mastercard

مسترناها..

وللسفر جهزناها

قصر السلطان الكثيري - سيئون

الرقم المجاني 8000818
@cacbanky
cards.info@cacbankyemen.com

BANKI
SWIFT
كاك حوالة

الإدارة العامة - عدن
www.cacbankye.com

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

ورشة عمل تخرج بتوصيات هامة لاستعادة النشاط التجاري والملاحي في ميناء عدن

عدن - خاص

نظمت مؤسسة الرابطة الاقتصادية، اليوم السبت، في العاصمة عدن، ورشة عمل بعنوان «النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن التحديات والحلول المتاحة»، وذلك برعاية معالي وزير النقل الدكتور عبدالسلام حميد، وإشراف مؤسسة موانئ خليج عدن

وأكد المشاركون في الورشة على أهمية إحلال السلام الدائم وحل المشاكل الاقتصادية والأمنية ومنح الميناء الحرية الكاملة لممارسة نشاطه الملاحي والتجاري ورفع كل أشكال التدخلات الداخلية والخارجية، كما أكدوا على تطبيق تعرفة الرسوم الجمركية والضريبية بشكل موحد في جميع المنافذ البرية والبحرية

وضمن التوصيات دعت الورشة الحكومة للقيام بعمل تشريعات خاصة بميناء عدن بهدف تحريرها من قيود بعض القوانين المحلية من أجل التحرك في إطار أوسع وبما يتناسب والقواعد الدولية المطبقة في إدارة الموانئ

وفي مستهل الورشة رحّب رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية (ميسر الورشة) د. حسين الملعسي، بوكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ، والدكتور محمد علوي أمزربة رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، شاكراً لهم رعاية هذه الورشة، كما رحب بكل الزملاء المشاركين في الورشة من وزارة النقل ووزارة التجارة والصناعة وميناء عدن

وقال الملعسي إن الورشة تكتسب أهميتها من الأهمية التاريخية التي لعبها ميناء عدن عبر العصور باعتباره بوابة مدينة عدن والبلد عموما مع العالم حيث كان الميناء همزة وصل حضارية وتجارية وإنسانيه أثر وتأثر ببقية دول العالم عبر التاريخ، فقد كان ميناء عدن واحداً من الموانئ الرائدة في العالم»

وأضاف الملعسي: «ويمكن القول إجمالا أن استعادة الدور التاريخي المزدهر لميناء عدن يتطلب البحث عن استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية المادية والتقنية والبشرية والخدمية لرفع قدرته التنافسية لتصل إلى مستواها في موانئ المنطقة والاستفادة من خبرات القطاع الخاص الأجنبي والمحلي للاستثمار في جوانب التخطيط اللوجستي الاستراتيجي

وتحديد أولويات الأهداف المطلوب تنفيذها»

وفي الورشة ألقى القبطان علي محمد الصبحي، وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ كلمة وزير النقل، أشار فيها إلى تأثر نشاط ميناء عدن نتيجة الحرب التي شنتها مليشيات الحوثي، وقطع الطرقات والذي أثر على انتقال البضائع بين المحافظات، وكذلك فرض بعض الجبايات، إلى جانب فرض الحوثيين نقاط جمركية في مناطق سيطرتهم، مضيفاً أن من بين التأثيرات خلال الفترة السابقة هي أزمة كورونا والحرب الأوكرانية، إضافة إلى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما ترتب عليها من تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن

وأضاف صبحي، أن ذلك أدى إلى زيادة الكلفة الاقتصادية على النقل البحري وتناقص حركة الملاحة بسبب ارتفاع التأمين وتكاليف النقل البحري الذي زاد الطين بلّة، مشيراً إلى أن وزارة النقل ومؤسسة موانئ خليج عدن بذلت جهود من أجل نقل التفتيش على السفن من ميناء جدة إلى ميناء عدن والذي تحقق ونتمنى أن يسهم في تقليل تكلفة النقل البحري، كما تعمل الغرفة التجارية على اقناع المستوردين بتسيير رحلات مباشرة من بلد المنشأ إلى الميناء

من جانبه استعرض د. محمد أمزربة الرئيس التنفيذي - رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، خلال كلمته على هامش الورشة عن تاريخ ميناء عدن وتطوره منذ الاستعمار البريطاني وما تبعها من تطوير في الميناء خلال العقود الماضية وكذا الانعكاس السلبي على النشاط الملاحي فيه، ولفت إلى أهمية الميناء على المستوى الإقليمي والعالمي

وأضاف أنه وخلال الفترة من العام ٢٠١٥م وحتى اليوم واجه الميناء الكثير من التحديات التي من شأنها عدم تمكن الميناء من استعادة قدراته التنافسية الإقليمية على الرغم من ارتفاع المناولات لبضائع وارد السوق المحلي كنتاخ لتفرد ميناء عدن في استقبال الحاويات على وجه الخصوص

وقدمت في الورشة ثلاث أوراق عمل حول نشاط ميناء عدن، الورقة الأولى كانت بعنوان «تحليل أسباب تراجع دور ميناء عدن محلياً وإقليمياً»، قدمها كلا من د. محمد علوي امزربة، د. حاتم باسرده، والورقة الثانية حملت عنوان «العوامل الدولية المؤثرة على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن ٢٠١٥-٢٠٢٣ م»، وقدمها كلا من قبطان علي محمد الصبحي، د. صالح شايف القملي، فيما قدم الورقة الثالثة كلا من أ. خلدون أحمد حسن عبدالله، د. سامي محمد قاسم، والتي كانت بعنوان « التحديات والمعوقات في المناطق الظهيرة للموانئ البحرية وتأثيرها على الحركة التجارية والقطاع الخاص (ميناء عدن)»

وقبل ختام الورشة تم فتح باب النقاش وطرحت العديد من الملاحظات ووجهات النظر والاستفسارات التي تم الإجابة عليها من قبل رئيس شركة موانئ عدن، ووكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ

التوصيات:

وبعد نقاش جاد لأوراق العمل خرجت الورشة بعدد من التوصيات وأهمها ما يلي:

١. أكدت أوراق العمل والنقاشات في الورشة أهمية استغلال الموقع الاستراتيجي لميناء عدن من خلال النهوض بالميناء ومرافقة إلى مستوى موانئ المنطقة

٢. أوصى المشاركون الجهات المسؤولة على سرعة استغلال ظهير الميناء من خلال إنشاء منطقة لوجستية والعمل على تعميق الأرصفة والمجرى الملاحي أسوه بما هو معمول به في الموانئ المجاورة المنافسة.

٣. أكدت أوراق العمل على أهمية وضع استراتيجية وطنية للأمن البحري وتشكيل اللجنة الوطنية للأمن البحري وضرورة امتثال الميناء للاتفاقيات الدولية لأمن السفن وتحديث الخطة الأمنية لمواجهة عمليات القرصنة والتهديدات الأخرى

٤. أكد المشاركون على أهمية إحلال السلام الدائم وحل المشاكل الاقتصادية والأمنية ومنح الميناء الحرية الكاملة لممارسة نشاطه الملاحي والتجاري ورفع كل أشكال التدخلات الداخلية والخارجية.

٥. أكد المشاركون ان تحقيق الاستفادة الممكنة والمتاحة من محطة عدن للحاويات يتطلب: ميكنة كافة الإجراءات في المحطة لتقليص زمن مبادلة الحاويات واستخدام أفضل النظم الإلكترونية ومنها نظام TOS.

- تحديث البنية التحتية للمحطة وتزويدها بأحدث المعدات لتحسين كفاءة المحطة وفعاليتها وتقليل انبعاث الكربون
- الاستخدام التدريجي للميناء الذكي المستخدم عالميا في محطة الحاويات
- مراجعة وتحديث الأنظمة في المحطة وتأهيل العمالة المواكبة التطورات التكنولوجية وما يتوافق ومفهوم الموانئ الذكية.
- القيام بالصيانة الدورية للرافعات الجسرية لتقليل مدة بقاء سفن الحاويات في المحطة.- تحديث تطوير الخدمات الداعمة في المحطة كصيانه الحاويات وتنظيفها وتحديث ورش إصلاح السفن

٦. ضرورة تدريب للكوادر في الميناء ومحطة الحاويات وذلك من خلال تفعيل مركز التدريب البحري في ميناء عدن وفي مراكز التدريب بالموانئ الدولية وعمل زيارات ميدانية للموانئ المتقدمة للاستفادة من التجارب المطبقة لديهم

٧. أوصى المشاركون الحكومة بالعمل على وضع استراتيجية ورؤية بعيدة المدى لتعزيز الموقف التنافسي للميناء بما يتناسب وموانئ دول المنطقة.

٨. شددت الورشة على قيام الحكومة بعمل تشريعات خاصة بميناء عدن بهدف تحريرها من قيود بعض القوانين المحلية من أجل التحرك في إطار اوسع وبما يتناسب والقواعد الدولية المطبقة في إدارة الموانئ.

٩. ضرورة العمل على فصل التداخل بين الهيئات الحكومية ووقف تداخل صلاحيات المناطق الحرة في أراضي ظهير ميناء عدن، ومحطة الحاويات على وجه التحديد مع ضرورة وقف التعدي على حرم الميناء والمناطق الظهيرة وتطبيق القرار الأخير لمجلس الوزراء بهذا الشأن.

١٠. إنشاء مركز لوجيستي متكامل بهدف إدخال جميع البيانات بالميناء، وربطها ببعضها البعض من أجل تتبع الشحنات، والبضائع، وتحديد مواقع السفن، وتنظيم دخولها، وخروجها وكذلك ربط كاميرات المراقبة بالميناء؛ لمتابعة كل أنشطة الميناء

١١. أكدت أوراق العمل على أهمية العمل مع المنظمات الدولية لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وتحسين الأمن البحري في المنطقة ودعم المركز الإقليمي للمراقبة ومكافحة القرصنة في خليج عدن مع توفير حماية بحرية مشتركة من قوات خفر السواحل والتحالف الدولي.

١٢. أوصى المناقشون على أهمية البحث عن شركاء دوليين أو إقليميين من أجل القيام بتطوير وتحديث النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن من خلال عمليات شراكة في الاستثمار والتطوير والإدارة

١٣. أكد المشاركون على أهمية تحديد جهة أمنية واحدة تقوم بوضع وبتنفيذ الخطة الأمنية في المرافق المينائية والغاء تعدد وازدواجية الجهات الأمنية في منطقة الميناء

١٤. تطبيق تعرفة الرسوم الجمركية والضريبية بشكل موحد في جميع المنافذ البرية والبحرية أسوة وما هو مطبق في ميناء عدن

١٥. مكافحة التهريب على الشريط الساحلي

١٦. دعم الجهات الأمنية ومنها خفر السواحل بوسائل الحماية وادخال نظام الامن السبراني

١٧. تشكيل مركز وطني لتبادل المعلومات الأمنية من الجهات ذات العلاقة وتفعيل المركز الاقليمي البحري Remisc لتبادل المعلومات مع دول الاقليم بحسب مدونة سلوك جيبوتي

١٨. أوصى المشاركون الحكومة بالعمل على فتح الطرقات وإزالة الاستحداثات والغاء النقاط والجبايات غير القانونية لتسهيل حركة السلع بين المحافظات

١٩. اوصى المشاركون الجهات ذات العلاقة بتحرير نقل السلع والغاء اي شكل من اشكال احتكار النقل البري وخاصة نقل السلع من ميناء عدن الى بقية المحافظات

٢٠. اشار الحاضرون على اهمية العمل على انشاء مركز للخزن والخدمات اللوجستية في ميناء عدن

٢١. اوصى المناقشون بدراسة إمكانيات تطوير أحواض السفن ورفع كفاءتها ودورها الاقتصادي في تنشيط الحركة الملاحية والتجارية لميناء عدن

٢٢. معالجة الإشكال القانوني والمؤسسي بين الموانئ ومناطقها الظهيرة سواء من خلال إجراءات مؤسسية كإنشاء مؤسسة موحدة تضمن الموانئ ومساحتها التطويرية ومناطقها الظهيرة القريبة بما فيها من مناطق حرة ومناطق صناعية وسلطات جمارك. أو من خلال إجراءات تنفيذية وإدارية عبر تشكيل لجان مشتركة للجهات المختلفة لوضع الدراسات والمخططات المشتركة فيما بينها وتوحيد الجهود بما يخدم رؤية التنمية الوطنية الشاملة

٢٣. المح المناقشون الى ضرورة تشييد الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية في محافظة عدن وبين المحافظات لتنشيط الحركة الملاحية والتجارية لميناء عدن

٢٤. اكدت المداولات على ضرورة تعزيز قدرات الميناء من تيجان ورافعات ومساحات لاستقبال السفن

٢٥. دعت الورشة الحكومة الى استكمال نقل التفتيش الى ميناء عدن واعادة النظر في قائمة السلع ذات الاستخدام المزدوج الصادرة في ٢٠١٥.

٢٦. اكدت الورشة على ضرورة الغاء اي مطالب نقدية من قبل وكلاء شركات النقل زيادة على مع الخطوط الملاحية قبل الشحن

٢٧. إعادة نشاط مصافي عدن وعلى وجهة الخصوص نشاط ميناء الزيت

٢٨. تطبيق النافذة الواحدة لجميع الجهات وذلك من خلال عمل نظام الكتروني يبدأ بتسجيل بيانات الشحنة من بلد النشأ ثم ادخال الإجراءات من قبل الميناء وبعدها إجراءات الجمارك ومن ثم الجهات الأخرى وذلك لتسهيل الوقت والتكلفة

وفي نهاية الورشة اتفق المشاركون على عقد طاولة مستديرة لمناقشة توصيات الورشة الهادفة الى النهوض بالنشاط التجاري والملاحي لميناء عدن ودراسة العمل المشترك لتجاوز اي عوائق.

فواز الحنشي

وسط حضور رسمي وشعبي كبير..

عدن تحتضن المعرض الوطني الأول للبُن

شهدت مدينة عدن خلال الفترة من ٧٢- ٩٢ يناير فعاليات المعرض الوطني الأول للبُن، بمشاركة واسعة شملت أكثر من ٤٠ خيمة لمنتجي ومسوقي هذا المحصول النقدي الذي تشتهر اليمن بزراعته منذ مئات السنين

ودُشنت فعاليات افتتاح المعرض الوطني الأول للبُن، بحضور وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم عبدالله السقطري، الراعي الرسمي للمعرض، وعدد من الوزراء، والمحافظين، والوكلاء، وجمع كبير من المواطنين، و المزارعين لشجرة البُن، وحضور عدد من البنوك والشركات التجارية الراعية لمعرض البن

وشهد المعرض خلال الثلاثة أيام إقبالاً كبيراً من محبي البن، واستمتع الحاضرون بتذوق أنواع القهوة التي يقوم بصناعتها عدد من مالكي الكافيهات المنتشرين في زوايا المعرض، بأشكال وأسماء مختلفة، كما قدم الرعاة من البنوك والشركات التجارية خدماتهم للزوار.

حضور رسمي وشعبي

وخلال الافتتاح أدلى الوزير السقطري بتصريح مقتضب، أكد خلاله حرص وزارة الزراعة والري، على دعم وتشجيع زراعة البُن، مشيراً إلى أن هذا المعرض جاء في إطار توجه الوزارة لتطوير وتنمية زراعة البُن، بعد المؤتمر الذي أقامته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تحت شعار «بلد واحد منتج واحد» فوقع اختيارنا نحن لمحصول البُن الذي تشتهر به بلادنا على مستوى العالم، والذي يُعد محصول نقدي وهوية وموروث شعبي، يُعبّر عن أصالة وتاريخ بلادنا

وأكد الوزير السقطري أن وزارة الزراعة والري، تولي اهتماماً كبيراً بمحصول البُن، الذي تراجعت زراعته خلال السنوات الماضية بفعل التغيّر المناخي، ونضوب المياه الجوفية في كثير من المناطق، إضافة إلى الوضع الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه بلادنا جراء الحرب، منوهاً إلى أن الوزارة تسعى جاهدة لدعم

هذا المحصول النقدي وسيكون له الأولوية في تدخلات المنظمات الدولية العاملة بمجال الزراعة، خلال الفترة المقبلة، من خلال توسيع الرقعة الزراعية، وآلية تصديره للخارج، وخلق شراكات مع رجال المال والأعمال ومحبي القهوة محلياً وإقليمياً

إنشاء المركز الوطني للبُن

وفي معرض حديثه بشّر وزير الزراعة والري، أنهم بصدد إنشاء المركز الوطني للبُن، ولم يتبقَ سوى اللمسات الأخيرة لإشهاره، وسيكون لهذا المركز دورا كبيرا ومساهمة في رفع قدرات المزارعين، وتنمية هذا المحصول وتطويره، وتسخير كافة التمويلات الخارجية لهذا المجال

المكانة الوجدانية والثقافية للبُن

لقد احتلت شجرة البن مكانة خاصة في قلب كل يمني ونُسجت بينهما علاقة على مر الزمان، وتجذرت هذه العلاقة حيث صار الفلاح يهتم بهذه الشجرة ويعتني بها على مدار العام، ولأهمية القهوة عند الإنسان اليمني صارت مشروبه الرئيسي كل صباح، خصوصاً عند كبار السن الذين عشقوا هذا المشروب منذ زمن بعيد

فوائد البن وأماكن زراعته في اليمن

للبن فوائد عديدة صحية واقتصادية، أهمها:

إنه يحتوي على مواد مضادة للأكسدة، ويعمل على تحسين مستوى الكوليسترول في الدم،

ويعد أحد المنبهات كونه يحتوي على مادة الكافيين، ويدخل البن في الصناعات الغذائية والمشروبات، كما يدخل في صناعة مستحضرات التجميل

ويُعد البُن المحصول النقدي الذي اشتهرت به اليمن منذ القرن الخامس عشر الميلادي، حينما كان يُصدّر عبر ميناء المخا، ويزرع في عدة مناطق باليمن، أهمها يافع في محافظتي لحج وأبين، وبني مطر، وحراز، والحيمتين الداخلية والخارجية في محافظة صنعاء، وبني حمّاد في محافظة تعز، ومناطق أخرى في محافظتي إب والحديدة

انحسار الرقعة الزراعية للبُن

تراجعت زراعة البُن في أغلب مناطق اليمن عامة ويافع خاصة في الثلاثة العقود الماضية بسبب عوامل الطبيعة، منها الجفاف، وانحباس الأمطار، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، ونضوب الغيول والأودية، وكذلك عوامل بشرية منها زراعة شجرة القات على حساب شجرة البُن

وبهذا الصدد رصدنا تصريح سابق لرئيس اللجنة التحضيرية للمعرض الوطني الأول للبُن وكيل وزارة الزراعة لقطاع الإنتاج «عبدالملك ناجي» قال فيه أن زراعة البن انكمشت خلال السنوات الماضية بسبب العوامل التي ذكرناها سابقاً، وأشار إلى أن حجم إنتاج اليمن من البن يصل حالياً إلى نحو ٠٢ ألف طن سنوياً، في مساحة مزروعة تقدّر ب٤٣ ألف هكتار

آمال معلّقة

ويعلق المزارعون المشاركون في المعرض آمالهم على الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري، أن تقوم بدعم حقيقي لتطوير زراعة البن من خلال إيجاد وسائل لحفظ مياه الأمطار كبناء الحواجز والسدود، وكذا المساهمة في دعم وتشجيع مزارعي البُن، وتنظيم آلية التسويق والتصدير للخارج لكي تتم الاستفادة من العائدات المالية بالشكل المطلوب كون البن يعد مصدر دخل قومي لليمن في العقود الماضية

شخصية اقتصادية

الاستاذ علي أحمد جرهوم

رئيس الهيئة العامة للاستثمار - عدن

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف خبير اقتصادي معروف على مستوى البلد شغل عدد من المناصب والمسؤوليات هو الاخ الاستاذ علي احمد جرهوم رئيس الهيئة العامة للاستثمار المركز الرئيسي عدن ، لتسليط الضوء على عدد من القضايا الاقتصادية الهامة في مجال الاستثمار وذات الاهمية الخاصة المرتبطة بقضايا الساعة وبالذات التطورات في مجال ظروف ومحددات وبيئة الاستثمار في ظل الظروف الخطيرة منذ بداية الحرب الجارية واثارها الخطيرة حاضرا ومستقبلا على جذب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وارجو ان تسمح لي اخي جرهوم ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء والمتابعين الكرام للتطورات في اوضاع الاستثمار والشأن الاقتصادي عموما.

المجلة: هل بالامكان اعطاء القراء والمتابعين الكرام خلاصة بمهام الهيئة العامة للاستثمار والدور الذي قامت به منذ تأسيسها؟

الأستاذ جرهوم: أنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مايو عام 1992م بموجب قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م

والهيئة العامة للاستثمار مسئولة عن تنظيم وتشجيع الاستثمارات ومساعدة المستثمرين في عملية تسجيل مشاريعهم الاستثمارية الجديدة والحصول من الجهات المختصة على الموافقات اللازمة.. وأهم مهام الهيئة:

- تسهيل إجراءات الاستثمار.
- إصدار قرارات التراخيص وتسجيل المشاريع الاستثمارية ويتم بموجبها تحديد المزايا التي يتمتع بها المشروع
- إصدار قوائم الإعفاءات الجمركية للموجودات الثابتة للمشروع (100%)
- إصدار قوائم الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج (50%) للمشاريع الصناعية مرة كل ستة أشهر
- إصدار قرارات التعديل والإضافة والقوائم التفصيلية للمشروع .
- إجراء المسوحات والدراسات اللازمة لرصد حركة تقدم العمل في المشروعات المسجلة والمعوقات التي تواجهها والمساعدة في تقديم النصح والمعالجات الممكنة
- القيام بأعمال الترويج وبناء الصورة الإيجابية للبلد

المجلة: ماهي اهم اثار الحرب الجارية على نشاط الهيئة وعلى نشاط الاستثمار عموما ومدى تأثر بيئة الاستثمار بالأزمة الاقتصادية الراهنة؟

الاستاذ جرهوم: جراء حرب 2015 تعرض القطاع الاقتصادي وخاصة القطاع الخاص إلى انهيار عدد كبير من المشاريع الحيوية والمهمة في المدينة، حيث تم اغلاق العديد من شركات القطاع الخاص وتسريح عدد كبير من العمال نتيجة تعرض هذه المشاريع للدمار الشامل، ودمرت الحرب عدد كبير من المباني الحكومية والمعالم السياحية ومشاريع استثمارية مهمة وحيوية في البلد ناهيك عن المباني السكنية.

كما أكد جرهوم.. أن نجاح إعادة اعمار المشاريع المتضررة والمتوقفة بسبب الحرب يساعد في تحسين بيئة الاستثمار وتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة وخلق فرص عمل للحد من البطالة في البلد

المجلة: كيف تقيمون واقع الاستثمار في البلاد في الظروف الراهنة وماهي اهم الصعاب وكيف يمكن التغلب عليها؟

الاستاذ جرهوم: من أهم الصعوبات والمعوقات التي تشكل عقبة أمام إقامة وتشجيع المشاريع الاستثمارية مشاكل البنية التحتية، والصعوبات التي تواجه المستثمر مع الجهات ذات العلاقة، المعوقات التشريعية بسبب تعديل قانون الاستثمار وإلغاء العديد من المزايا الممنوحة للمستثمرين، وكذلك صعوبات أفرزتها حرب 2015م

المجلة: ماهي أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد والتي ستساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية؟

الاستاذ جرهوم: تتمتع البلاد بمقومات استثمارية متعددة، تجعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، منها الموقع الاستراتيجي، الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا وآسيا ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية

كما نود أن نشير إلى أن الهيئة مؤخرًا أصدرت دليل الفرص

الاستثمارية الذي يضم (100) فرصة استثمارية في مختلف المجالات ومن ضمنها المشاريع الاستراتيجية والكبيرة وخدمات البنية التحتية التي يعتبر توفيرها العنصر الأهم لجذب الاستثمار بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والسياسي واستقرار العملة الوطنية وتدريب الكادر المؤهل لقيادة الوطن، كما أن الهيئة تسعى دائمًا إلى تقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين والتواصل الدائم معهم والترويج لمشاريعهم ومحاولة حل أي عقبات أو صعوبات تواجههم

المجلة: من المؤكد أن الحرب اثرت على بيئة الاستثمار هل ممكن نتعرف من خلالكم على عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار بعد الحرب؟

الاستاذ جرهوم: على الرغم من ظروف وانعكاسات الحرب سجلت الهيئة في محافظة عدن وحدها خلال فترة ما بعد الحرب (66) مشروعًا استثماريًا بتكلفة تجاوزت (312) مليار ريال يمني مع توفير (3,113) فرصة عمل، وفي حال تم تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية التي من شأنها جذب الاستثمار وخلق بيئة ملائمة له فمن المؤكد تدفق الاستثمارات المحلية ومستقبلاً الأجنبية

المجلة: ما هي توقعاتكم ورؤيتكم للفوائد التي ستنعكس على البلاد من خلال زيادة الاستثمار المتوقع في فترة ما بعد الحرب؟

الاستاذ جرهوم: خلال الفترة الماضية قمنا بتقديم الخدمات بنجاح كبير وسعينا لتقديم التسهيلات وتذليل الصعوبات التي تواجه الشركات بالتعاون مع كافة الجهات والمكاتب الحكومية والأمنية ومع المؤسسات في البلاد

ينبغي تهيئة الشروط اللوجستية في البلد لجعلها قابلة وقادرة على تدوير عجلة الاستثمار المأمولة ومنها تفعيل أجهزة الأمن والضبط والقانون والعدالة، وتحسين وتجويد خدمات الميناء والمنطقة الحرة والمطار، وتوفير ما يكفي من الطاقة الكهربائية، وتحسين الخدمات السياحية والفندقية، وإصلاح شبكة الطرق والمرور والاتصالات، وغير ذلك من العوامل الأساسية لكل تنمية استثمارية ممكنة وقابلة للاستدامة

ونحن في الهيئة العامة للاستثمار كجهة حكومية، سنقدم الدعم الكامل للمستثمرين المحليين والأجانب، حتى تستعيد عدن مكانتها الدولية بين موانئ ومدن العالم

المجلة: كيف تنظرون لواقع ومستقبل الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الاستثمار عموما ومشاريع اعادة الإعمار مابعد الحرب؟

الاستاذ جرهوم: في ظل الظروف التي تمر بها البلد وخاصة الازمة الاقتصادية الحادة والحرب ونتائجها الكارثية على الاقتصاد فقد برزت ضرورة اشراك القطاع الخاص في إعادة أعمار وإعادة عجلة التنمية وتوسيع مجالات

نشاط القطاع الخاص مع القطاع العام في إطار التعاون المبنى على تبادل المصالح والمنافع الاقتصادية

والشراكة عملية متعددة الأوجه والمقاصد وتكتسب أهمية متزايدة وبالذات في الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وخاصة في الجوانب التمويلية والإدارية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية

وتقوم الشراكة على إنشاء البنية التحتية وإعادة تأهيلها وصيانتها، تحسين وتطوير تقديم الخدمات العامة وتوفير التمويل اللازم لذلك، تحقيق الاستفادة القصوى من الخبرة والمعرفة الحديثة لدى القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المشاريع، والحد من الفساد المالي والإداري في كل مراحل المشروع

المجلة: ماهي خططكم المستقبلية عموما وتحديدا في مجال الترويج للفرص الاستثمارية في الداخل والخارج؟

الاستاذ جرهوم: نحن نعلم أننا عندما نتحدث عن الاستثمار بشكل عام، وعن الترويج بشكل خاص، فإننا يجب أن نتحدث عن بلد مستقر سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ولكن ومع ما يعانيه البلد من عدم استقرار، واستمرار النزاعات وغيرها إلا أننا نعمل بجهد دؤوب وبكل ما نستطيع لنرتقي بدور الهيئة العامة للاستثمار على الرغم من كل هذه الأوضاع المضطربة التي نعيشها اليوم

ووفقا لقانون الاستثمار رقم (15) لعام 2010م، أصبحت الهيئة العامة للاستثمار الجهة الوحيدة المسئولة عن الترويج للاستثمار

في داخل الوطن وخارجه، وبالتالي تولي هيئة الاستثمار اهتماماً كبيراً لجانب الترويج الداخلي حالياً على أمل انطلاق الترويج الخارجي لاحقاً

ويعمل فريق الترويج ممثلاً بالهيئة العامة للاستثمار على إرضاء المستثمر المحلي عن طريق تقديم خدمات التواصل الدائم معه، وإشراكه في كل الفعاليات والمناسبات التي تقيمها الهيئة، وكذلك الترويج لمشروعه وتلمس معاناته، ومدى الصعوبات التي تواجهه في إقامة مشروعه الاستثماري

ومن مهام إدارة الترويج حالياً إصدار النشرات الفصلية والبروشورات والأفلام الترويجية ومواد الدعاية، وإقامة الورش، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المختلفة، ووضع خطط الترويج والتواصل مع المستثمرين أصحاب المشاريع قيد التنفيذ لخلق فرص عمل للشباب.

كما نسعى لابتكار مزيد من النشاطات الترويجية، وخلق شبكة تواصل مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار

المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية؟

الاستاذ جرهوم: الأخذ بكل العوامل السابقة للعمل على تحسين مناخ الاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمار والعمل على توفير الحماية للمستثمرين والاهتمام بقضاياهم والصعوبات التي يواجهونها ومحاولة تذليلها

المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام

عبر المجلة باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ الاستاذ علي جرهوم على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة في الشأن الاقتصادي متمنيا له التوفيق في حياته وعمله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحليل

أسعار الصرف لشهر يناير 2024

إعـــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر يناير 2024م

أولا: تحليل حركة أسعار الصرف لشهر يناير 2024م:

شهد أسعار الصرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في محافظة عدن ارتفاعا حاملا معه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والمستلزمات الأخرى الذي تعتبر ضروري كالأدوية ومستلزمات الأطفال الأخرى

تزداد معانات المستهلكين جميعا خاصه دوي الدخل المحدود في ظل تأخر رواتب اغلب الموظفين وشحتها ان وجدت

فقد بلغ متوسط سعر الصرف للريال اليمني مقابل الريال السعودي لشهر يناير قرابة 411 ريال يمني / الريال السعودي وبلغ متوسط الريال اليمني مقابل الدولار 1563 ريال يمني / الدولار

فقد انخفض سعر الصرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي في الثلث الاول من الشهر بنسبة طفيفة لا تتجاوز (1.6-%) وتلاها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بنسبة (4.75%)، وازداد الارتفاع في الثلث الأخير من الشهر بنسبة (2.7%)

فقد ارتفع من 405 الى 426 ريال يمني مقابل الريال السعودي لنفس المدة

كما شهد ارتفاع في أسعار الصرف للريال اليمني مقابل الدولار هي

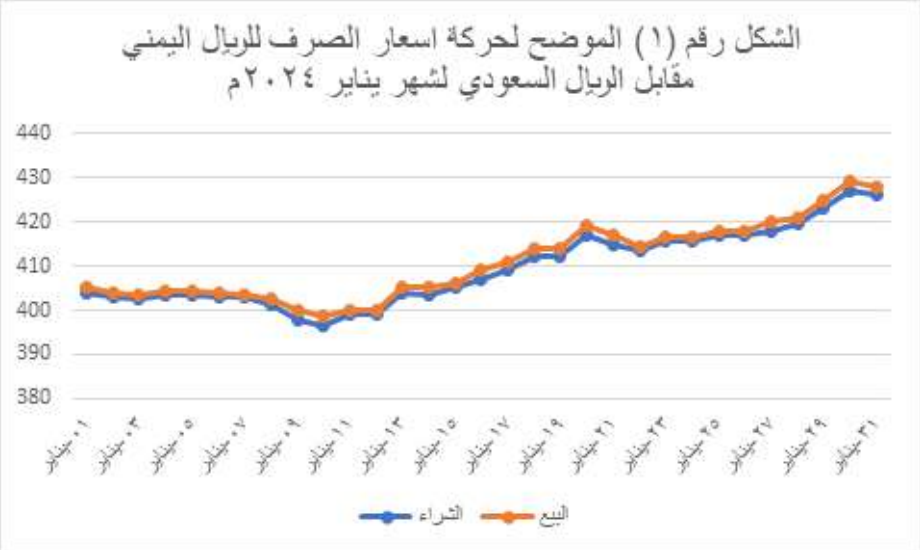

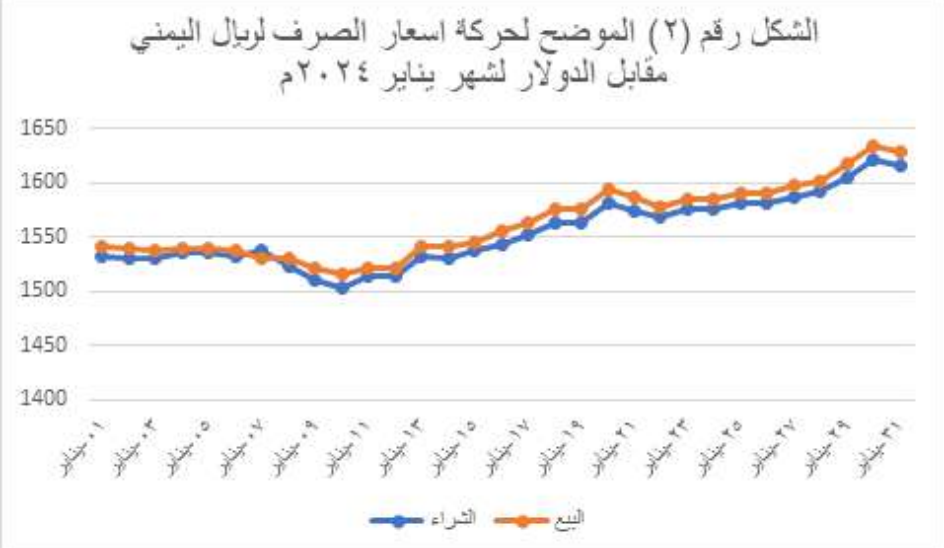

الأخرى بنسبة (1.62-%) في الثلث الأول من الشهر، وتلاها ارتفاع في الثلث الثاني من الشهر بنسبة (5%) وارتفع في الثلث الأخير من الشهر بنسبة (2.65%)

فقد ارتفع سعر الصرف للريال اليمني مقابل الدولار من 1541 الى 1628 ريال يمني مقابل الدولار لنفس الشهر

ثانيا: حجم الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء لشهر يناير 2024م:

من خلال الرسم البياني رقم (3) الموضح لحجم الفجوة بين

محافظتي عدن / صنعاء نلاحظ تفاقم حجم الفجوة فقد بلغ في دروتها بحوالي 208 % تزداد على اثرها وثيره التحويل بين المحافظتين واجور النقل وفوارق الأسعار للسلع الغذائية

■ ثالثا: المزادات المعلنة لشهر يناير 2024م:

استئناف البنك المركزي عدن عمليات المزاد المعلن في تاريخ 24 يناير عمليه البيع للعملات الأجنبية، يشكل عودتها اهميه كبيره لتخفيف الضغوط على الطلب على الدولار بدوافع الاستيراد للسلع الغذائية وغير الغذائية والحد من استمرار تراجع قيمه العملة الوطنية امام الدولار وان على المدى القصير في سياق انتظار انفراج الازمة

اذ بلغ المزاد بحوالي 40 مليون دولار بدلا عن 30مليون دولار وبلغ قيمه العطاءات المقبولة بالدولار 56830000 دولار بما يعادل 89 مليار بنسبة تغطية (140%) فبلغ سعر الارساء بحوالي 1570 ريال يمني مقابل الدولار

الشكل رقم (٣) الموضح للفجوه بين محافظتي عدن وصنعاء لشهر يناير ٢٠٢٤م:

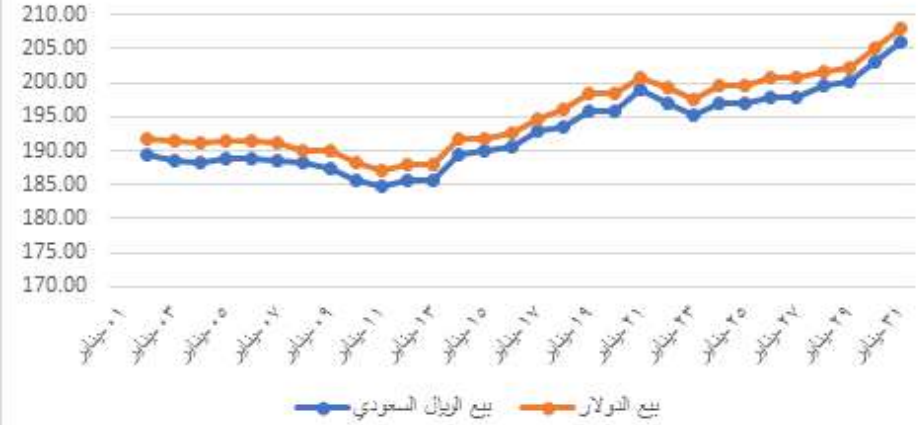

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يناير لعام 2024م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(1/2024)	24 يناير	1576	1563	1570	40,000,000	56,830,000	89,223,100,000	%140	%71

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يناير لعام 2024م

أسعار السوق - محافظة عـدن | أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يناير	404	405	1533	1541	139.8	140	525	528
02	يناير	403	404	1531	1539	139.8	140	525	528
03	يناير	402.8	403.5	1530	1537	139.8	140	525	528
04	يناير	403.5	404.5	1535	1539	139.8	140	525	528
05	يناير	403.5	404.5	1535	1539	139.8	140	525	528
06	يناير	403	404	1533	1537	139.8	140	525	528
07	يناير	403	403.5	1537	1531	139.8	140	525	528
08	يناير	401.5	402.5	1523	1531	139.8	140	525	528
09	يناير	398	400	1510	1522	139.8	140	525	528
10	يناير	396.5	398.5	1504	1516	139.8	140	525	528
11	يناير	399	400	1515	1521	139.8	140	525	528
12	يناير	399	400	1515	1521	139.8	140	525	528
13	يناير	404	405	1533	1541	139.8	140	525	528
14	يناير	403.5	405	1531	1541	138.8	139.7	525	528
15	يناير	405	406	1537	1545	138.8	139.7	525	528
16	يناير	407	409	1544	1556	138.8	139.7	525	528
17	يناير	409	411	1552	1563	139	140	525	528
18	يناير	412	414	1564	1575	139	140	525	528
19	يناير	412	414	1564	1575	139	140	525	528
20	يناير	417	419	1582	1594	139.5	140.2	525	530
21	يناير	415	417	1574	1586	139.5	140.4	525	530
22	يناير	413.5	414.5	1569	1577	139.5	140.4	525	530
23	يناير	415.5	416.5	1576	1584	139.8	140.3	527	528.5
24	يناير	415.5	416.5	1576	1584	139.8	140.3	527	528.5
25	يناير	417	418	1582	1590	139.8	140.3	527	528.5
26	يناير	417	418	1582	1590	139.8	140.3	527	528.5
27	يناير	418	420	1586	1598	139.5	140.2	525	530
28	يناير	419.5	421	1592	1601	139.5	140.2	525	530
29	يناير	423	425	1605	1617	139.5	140.2	525	530
30	يناير	427	429	1621	1633	139.5	140.2	525	530
31	يناير	426	428	1616	1628	139.5	140.2	525	530

المصدر: twitter.com/Boqash.

تطورات
اقتصادية

صناعه الخوص في حضرموت

حسن عمر باحشوان
رئيس مؤسسه حضرموت
لخدمة التراث _سيؤن

تمثل الصناعات التقليدية والحرفية واليدوية من أهمية وقيمة في البلدان العريقة ذات الحضارة والتاريخ القديم والموروث الشعبي والتي عايشت عصوراً مختلفة حيث إنّ تلك البلدان تمتلك من حضارتها مخزوناً من المعالم والآثار والموروث الشعبي والتقليدي المتوارث منذ القدم

وتستغل هذه المعالم لتجسد بشكل حرفي الموروث الشعبي والتقليدي باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة الطبيعية المحلية أو الخامات الأولية المستوردة لصناعة هذه المشغولات الحرفية وبيعها

وتعد هذه الصناعات التقليدية والمشغولات الحرفية من أهم عناصر الجذب السياحي في كل بلد وهي من مكونات الحضارة التي ينتمي إليها كل بلد وتجسد الهويه الحضاريه. ويعتمد فيها الصانع على مهاراته الذهنية والإبداعية واليدوية في صناعتها

وحضرموت واحدة من تلك المناطق داخل الوطن التي تمتلك مخزونًا هائلًا من هذه الصناعات التقليدية والحرفية اليدوية والمشغولات اليدويه

وتعتبر صناعه الخوص يطلق عليها إسم في حضرموت صناعه الشطف من الصناعات التقليدية واليدوية وتمتاز بالدقة والزخارف الفنية الجميلة ذات الألوان الزاهية وخاصة المشغولات اليدوية مثل: 'المسارف" هي التي يوضع عليها الطعام أثناء الأكل 'والقفف" هي السلة التي يوضع بداخلها الخبز لحفظه والأطباق والمراوح والغطيان والمكاييل والمكانس والمرابش هي التي يستخدمها عمال البنّاء لوضع الإسمنت أو الطين أثناء عملهم والخوص يتم استخراجه

من أشجار النخيل (السعف) بحيث يكون ذات طريقه وسايده قبل عشرات السنين يتم وضع اوراق السعف في الماء لمده ايام وقبل استخدامه يتم تحويل لونه الى اللوان مختلفه حسب حاجه الصانع وامتهنت هذه الحرف اسر معينه توارثها الابناء من الاجداد ومن هذه الاسره (ال فراره) من منطقه مدوده من المناطق تشتهر بصناعه الخوص منطقه تريس ومناطق دوعن وتقوم بعمل المسارف والمرابش والمكانس وكذا نوع آخر من منتجاتهم والتي تسمى (الخبر) وتستخدم لحفظ التمور في النخيل من التساقط ومن الطيور ومقاساها طول ٥٠سم وعرض ١٠٠سم واما اسر اخرى في مديريه ساه تقوم بصنع انواع اخرى من النماذخ وخاصه (المكيل) يتم استخدامه فرش للبيوت وكذا أنواع اخرى يستخدم ساتر للنوافذ وحسب المقاسات المطلوبه تميزت صناعه الخوص بالدقه والزخارف واللوان الزاهيه

يتم استخدام الخوص من النخله التي يطلق (الحمراء) وهي نوع من أنواع النخيل بحضرموت

ونلاحظ وجود بعض من المنتجات عليها اللوان حيث يتم تلوين الخوص حسب الطلب وعامه تستخدم ثلاثه ألوان رئيسيه الأسود والاخضر والأحمر ويطلق عليه (عسف)

اضافه الى نوع خاص يقوم بعمله في منطقه ساه الكوافي وهي ثلاثه أنواع نوعين للنساء على شكل دائره طول وعرض حوالي ٦٠سم ومن الأعلى ارتفاع حوالي ٣٠سم على شكل هرم او مجوف وأما الرجال يلبسون الكوفيه بنفس المقاس المذكور

وارتفاع ١٠سم على شكل دائري تحميهم الكوافي من اشعه الشمس وخاصه المزارعين

ويقوم الحرفيين من المناطق المختلفة ببيع منتجاتهم في الأسواق الخاصه بالمناطق والتي تسمى باسم اليوم الذي يباع فيه مثلا سوق السبت او سوق الثلاثاء وغيره وتوجد هذه المنتجات المختلفة من الخوص باستمرار كل أيام الاسبوع في سوق الحرفين بسيؤن

تمارس هذه الحرفه النساء حيث أصبحت مهنه متوارثه ومصدر دخل للاسره

■ طريقة صناعة الخوص

المواد التي تستخدم هي

1- سعف من نخيل

2- مخيط (مسد) وهي تشبه الإبرة

3- ماء

أما طريقة الصناعة فهي كالآتي:

أولا : يبل سعف النخيل في الماء لمدة15 دقيقة ليكسب الليونة ويساعد على تشكيله

ثانيا : يبدأ الصانع في توزيع السعف بين يديه على اربع مجموعات ، ثم يقوم بعملية تشكيله على شكل ضفائر الشعر وبحسب الطول المطلوب

ثالثا : يقوم الصانع بلف الضفيرة من السعف ويخيطها بواسطة المخياط وخيط دقيق يستخرج من سعف النخيل

ومن أجل الحفاظ على هذه الحرفه المطلوب الجهات الداعمه للتنميه عمل دورات للنساء من أجل الحفاظ على هذه الحرفه

ملامح تدهور الوضع المعيشي في مناطق الشرعية
(أسبابه وطرق المواجهة)

أ. د. محمد علي قحطان
أستاذ الاقتصاد - جامعة تعز

■ تسيطر الشرعية على كافة المحافظات الجنوبية وبعض من أجزاء المحافظات الشمالية. كما أنها تسيطر على كافة الموانئ اليمنية باستثناء موانئ الحديدة وكذلك المطارات الدولية العاملة باستثناء مطار صنعاء وتقع كافة الثروات الطبيعية المستغلة تحت سيطرتها وأهمها: البترول والغاز وتتمتع بالاعتراف الدولي ودعم غير محدود في المجالات المختلفة (العسكرية، الأمنية، الدبلوماسية والتمثيل الخارجي وكذلك الدعم الاقتصادي والإنساني ومعظم مساحة الأرض والتجمعات السكانية تنتشر في مناطق سيطرتها... الخ

ومع كل ذلك فإن الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية والسيطرة الإدارية على مؤسسات الدولة المركزية والمحلية هشة للغاية ومنفلته وكذلك التدهور الاقتصاد والمعيشي والإنساني في المناطق التي تسيطر عليها أكثر سوء ويتدهور بصورة متسارعة على مستوى كافة الأصعدة. وعند البحث في أسباب ذلك يمكن ملاحظة ما يلي:

اولا: السلطة السياسية: تتسم بالضعف والتباين في إطار مكوناتها السياسية، كما أن هذه المكونات مشتت الولاءات لدول مختلفة. وبالتالي فمن الصعب جدا أن تتوفر إرادة سياسية لاستعادة مؤسسات الدولة ورعاية مصالح المواطنين وتحسين مستوى عيشهم ... خصوصا وأن القيادات السياسية ليست مؤطرة بصورة صحيحة في إطار سياسي تنظيمي واحد ومقرها الأساسي ليس في اليمن بل في الخارج. وبالعكس من ذلك السلطة السياسية للحوثيين في صنعاء. الذين هم في الداخل ويعملون ليلا ونهارا على اتساع رقعة نفوذهم كسلطة بدون مسئولية لإدارة شئون الدولة الخاصة بتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للسكان.

ثانيا: السلطة التشريعية: بالرغم من أن أغلبية أعضاء البرلمان اليمني موالي للشرعية، إلا أنهم ليسوا متواجدين في داخل البلاد وليس لهم إطار إداري وتنظيمي واحد يستظلون به ولا قيادة فاعلة تجمع شتاتهم، الأمر الذي جعل من هذه السلطة عبئا على السلطة الشرعية المعترف بها دوليا وبالتالي فليس لهذه السلطة اي تأثير على مجريات إدارة مؤسسات الدولة بما في ذلك الشأن الاقتصادي ومعيشة المواطنين.

ثالثا: السلطة القضائية: بالرغم من أهمية هذه السلطة في ظروف الحرب لمواجهة الجرائم التي ترتكب في الإطار الجغرافي الواقع تحت سيطرتها إلا أنها غارقة في ركام من القضايا والجرائم وينتشر الفساد بصورة واسعة وعميقة في أطر جهازها القضائي وبتالي فليس لها أثر يذكر في مواجهة الجرائم السياسية والاقتصادية والجنائية التي تنتشر في كافة مناطق الشرعية، ولذلك فإن الجريمة تتوسع وتتعمق وتعيق حدوث الاستقرار الأمني باعتباره شرطا من شروط استعادة الدولة لمواجهة الاختلالات التي تواجهها وبناء عليه فإنها بدلا من أن تكون أداة للأمن والاستقرار ومواجهة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي

للسكان أصبحت عبئا من أعباء الدولة في إطار سلطة الشرعية. كما أنها لا تخلو من التأثيرات السياسية التي تشتت اي جهود لاصلاحها.

رابعا: السلطة العسكرية: ليس للسلطة الشرعية مكون عسكري واحد يتبع قمة هرم السلطة السياسية بل إن هرم السلطة السياسية بحد ذاته مشكل من قيادات المكونات العسكرية التي لكل منها أجندتها الخاصة وتبعية محلية وإقليمية متباينة الاتجاهات والمصالح وبالتالي فقد أصبحت هذه المكونات أهم تحديات استعادة الدولة والتوجه لإعادة البناء ومواجهة التدهور الاقتصادي والمعيشي والإنساني.

ويتزامن مع هذا الوضع تحديات اقتصادية لا يمكن بدون مواجهتها إيقاف التدهور الاقتصادي والمعيشي للسكان، ومن أبرز هذه التحديات، ما يلي:

الأول: انهيار الجهاز المالي للدولة وعدم قدرة السلطة الشرعية المعترف بها دوليا مواجهة هذا الانهيار وإعادة بنائه. وبالتالي فقد تم إفراغ خزائن الدولة من كافة الأرصدة والاعتماد على المساعدات والدعم الإقليمي والدولي بصورة كاملة، الأمر الذي أدى إلى ترهل قيادات هيئات الدولة المختلفة واستقرارها خارج اليمن وبدعم إقليمي بالإضافة إلى استنزاف ما يتاح للدولة من الموارد المالية التي يتم جبايتها بصورة عشوائية وانفاقها أيضا بصورة عشوائية، وبالتالي فقد تشكلت لوبيات من المنتفعين حول مكونات قيادات الدولة والبعد عن مواجهة قضايا المواطنين، منها: الخدمات العامة وتحسين الوضع المعيشي.

الثاني: انهيار الجهاز المصرفي وتشكل جهازين مصرفيين وعملتين وصراع بين قيادات العمل المصرفي في كل من صنعاء وعدن وتباين السياسات النقدية. في إطار الدولة بين قوتين تسيطر على مؤسسات الدولة: أحدهم السلطة الشرعية المعترف بها دوليا والأخرى سلطة الأمر الواقع في صنعاء. وبالتالي فمن غير الممكن استعادة الدورة الاقتصادية للدولة وإنعاش جوانب النشاط الاستثماري والتبادل التجاري البيني بين المحافظات اليمنية وبالأخص بين جانبي التقسيم الجغرافي المفروض بفعل استمرار الحرب بين سلطة صنعاء وسلطة عدن. وبالتالي فإن هذا النشاط يشهد تراجعا مستمرا، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر والمزيد من التدهور الاقتصادي والمعيشي في عموم المحافظات اليمنية.

الثالث: ارتفاع حجم الإنفاق الخارجي للسلطة الشرعية لأسباب متعلقة بصرف رواتب منتسبي السلطات العليا للدولة واعداد كبيرة من التابعين بالدولار الامريكي، وتضخم السلك الدبلوماسي والنزوح للخارج من قبل المواطنيين وبالأخص كوادر الدولة ذات التأهيل العالي والمتوسط وميسوري الدخل في اليمن بالإضافة إلى هجرة رأس المال الوطني وهروب رأس المال الأجنبي وكذا خروج بعثات العمل الدبلوماسي بحكم استمرار الحرب واستقرار السلطة الشرعية في الخارج. ويضاف لذلك نشوء ظاهرة غسيل الاموال المنهوبة التي يتم الحصول عليها بطرق مختلفة غير مشروعة وذلك من خلال إنشاء مشروعات وشراء منازل وعقارات في الخارج.

رابعا: فشل السلطة الشرعية في استغلال ما هو متاح من المقومات الاقتصادية المتاحة. والتي من أهمها: النفط والغاز. حيث تم إقفال مصافئ عدن بدلا من إصلاحها واستغلالها لتكرير احتياجات البلد من المشتقات النفطية بدلا من استيرادها من الخارج، كما تم تعطيل شركتي النفط والغاز من خلال تأجير مقراتهما للقطاع الخاص وتحرير التجارة بهذه السلع الهامة، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة السوق السوداء والمزايدة بأسعارها بالإضافة إلى الاختناقات في التموين وتعطيل الكثير من الأنشطة الخدمية والاستثمارية والتأثير السلبي على معيشة حياة الناس. إذ أن ارتفاع أسعار هذه السلع بصورة عالية جدا تجاوزت ثمان مرات اسعارها قبل الحرب ويتزامن ذلك مع تراجع فرص العمل وتآكل القيمة الشرائية للدخل وبالتالي تعميق التدهور في الحياة المعيشية للسكان واعتبار أن الوضع الإنساني لليمنيين يعد الأسوء على مستوى العالم.

خامسا: فشل السلطة الشرعية في مجالات عدة، منها: إدارة التنمية القطاعية في مجال الزراعة والأنشطة المرتبطة بها وكذا الثروة السمكية والنقل البحري والجوي والتجارة الخارجية والتعليم والصحة والطاقة والاتصالات. ..... الخ. حيث لم يلاحظ اي نجاح يذكر في اي مجال من المجالات المذكورة وكل منها يمكن أن يكون عاملا مؤثرا في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي في حالة إعادة بنائه واستعادة نشاطة بالصورة المطلوبة.

وحتى لا نطيل في سرد طرق المواجهة يمكن القول بأن عودة السلطة الشرعية للداخل والعمل على مواجهة أسباب التدهور التي عرضناها يعتبر مقدمة أساسية لاستعادة الدولة ومؤسساتها واستغلال مقوماتها الاقتصادية لمواجهة التحديات وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وانتشال المجتمع اليمني من حالة انهيار الوضع الإنساني..... وفي حالة عجز السلطة الشرعية من عمل ذلك فلا أرى سبيل آخر سوى أن تذهب هذه السلطة بكل مكوناتها وتسلم السلطة لمن هو قادر على الحضور والعمل من أجل استعادة السيطرة على مؤسسات الدولة وبالتالي إعادة الإعمار وإنقاذ اليمن من حالة الضياع والمعاناة الإنسانية التي يشهدها السكان.

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تداعيات الحرب على غزة ونتائجها الأولية

د. نهال عكبور
استاد مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

■ في 7 أكتوبر من عام 2023 م أعلنت جماعة انصار الله هجماتها على إسرائيلي بما تسمى (طوفان الأقصى)، وردا لهم من قوات الاحتلال الإسرائيلي اذى الى حصارهم من الغداء والدواء ووضعهم بخناق حاد ، حينها قامت القوات المسلحة اليمنية الموالية لحركة انصار الله (الحوثيين) هجماتها على إسرائيل لوقف الحرب على غزه شملت الهجمات على عمليات القفص لجنوب إسرائيل باستخدام الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة وأعلنت منع مرور السفن الإسرائيلية من مضيق باب المندب والبحر الأحمر والبحر العربي وشنت هجمات على السفن الإسرائيلية باستخدام المسيرات البحرية والصواريخ البحرية واحتجزت سفينة واحده على الأقل في 9 ديسمبر أعلنت منع مرور جميع السفن من جميع الجنسيات المتوجهة من والى ميناء إسرائيل اذ لم تدخل احتياجات غزه من الغداء والدواء

• تزايد عدد السفن الذي تم ضربها من قبل جماعة الحوثي وهذا ما يشكل خطر على حركة الملاحة العالمية اذ تم تنفيذ قرار تحول خط الملاحة الى خلف الرجاء الصالح في افريقيا ، يساهم ذلك الى رفع الأثر التضخمي ويزداد من معانات الشعب في فترتي الربيع والصيف اذ يزداد أثرها تكاليف الشحن والتامين عليها ، فقد قررت قرابه 18 شركة ملاحيه تجنب المرور من مضيق باب المندب والذهاب من خلف راس الرجاء الصالح تفاديا للضربات الحوثية على سفنها

• قامت كبرى شركات الشحن البحري بوقف رحلات سفنها في البحر الأحمر مثل شركات ايه بي مولر ميرسك الدنماركية، إم إس سي الإيطالية، سي إم ايه - سي جي أم الفرنسية، في حين أعلنت بعض الشركات عن رسوم إضافية على البضائع التي تنقلها من وإلى الشرق الأوسط كشركة هاباغ لويد الألمانية. بينما اتخذت بعض الشركات مثل أورينت اوفرسيز كونتينر لاين، قرار بوقف التعامل مع البضائع الإسرائيلية تجنبًا للهجمات، في حين اتخذت شركة إيفرغرين التايوانية قرار وقف التعامل مع البضائع الإسرائيلية وتعليق الملاحة في البحر الأحمر

• بلغ عدد السفن المستهدفه من تاريخ 19 نوفمبر 2023م الى 26 يناير 2024م 34 سفينه مستهدفة من مختلف الجنسيات .

• في 4 يناير 2024 أعلنت منصة فريتوس ارتفاع أسعار الشحن البحري بنسبة 173% منذ منصف ديسمبر 2023.

• في 12 يناير 2024 أعلنت شركة تسلا المنتجة للسيارات الكهربائية تعليق معظم عمليات الإنتاج في مصنع جيجا فاكتوري جنوب برلين في ألمانيا بسبب تأثير الهجمات على السفن في البحر الأحمر على أوقات النقل للمكونات وتسببها بفجوة في سلاسل الإمداد

• في 13 يناير 2024 بعد شن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هجمات على أهداف في مناطق سيطرة حركة أنصار الله في اليمن نصحت مؤسسة بيمكو وهي مؤسسة تضم 62 % من شركات الشحن البحري بعدم مرور السفن التجارية من البحر الأحمر لفترة ثلاثة أيام، بينما أوصى الاتحاد الدولي لملاك الناقلات المستقلين بتجنب المرور من البحر الأحمر مؤقتًا

• في يناير 2024 كتبت سفن في خليج عدن قبل مرورها في البحر الأحمر عبارة "ليس لنا علاقة بإسرائيل' في ملف تعريفها لتتجنب الهجمات عليها خلال مرورها في البحر الأحمر

• يقع مضيق باب المندب بين شبة الجزيرة العربية وافريقيا ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي

• يختصر مضيق باب المندب رحله السفن مدتها قد تستغرق 14 يوما في البحر المتوسط حسب وكاله الطاقة الدولية فان قرابة 10% من النفط المنقول بحرا يمر يوميا عبر مضيق باب المندب ودون هدا المضيق سوف يشهد تدبدبا وفوضى في سوق الطاقة

• تمر بها 25000 قطعه بحرية معظمها من ناقلات النفط العملاقة وسفن الشحن التجارية التي تربط الشرق بالغرب

• لا يتوقف الأثر فقط في الوسط اليمني فيشملها أيضا قناه السويس اذ البحر الأحمر الطريق الوحيد المؤدي الى قناة السويس يربط بين أوروبا واسيا واهم الموردين بينهما

• فهي تشهد مرور نحو 12% من التجارة العالمية ما يمثل 30% من اجمالي حركة الحاويات العالمية اكثر من ترليون دولار من البضائع السنوية.

• تمر عبره نحو 80 مليون طن سنويا من الحبوب عبر قناه السويس وفق محلل في منصة kpler التجارية كما تعبر نحو 7 ملايين برميل يوميا من النفط عبر باب المندب بحسب (غولدمان ساكس)

• استمرار الحرب على غزه قد تصل التوترات الى مضيق هرمز في الخليج ما بين سلطنة عمان جنوبا وإيران شمالا والذي يمر بنحو 20.5 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمكثف والمنتجات النفطية وفي الفتره بين كانون الثاني الى أيلول 2023 أي نحو 40% من الإنتاج العالمي من النفط

مشروع مقترح تغطية السوق المحلية بالأسماك من خلال برامج الإصطياد أو التوقف المرحلي للتصدير

م/ علي عبده ناجي
وزارة الثروة السمكية سابقا

■ أن الشروع بتقديم مقترح متكامل حول تغطية السوق المحلية بالأسماك من خلال برامج الإصطياد أو التوقف المرحلي للتصدير وذلك من خلال الإجراءات والخطوات التي من شأنها أن تساعد والى حد كبير في تخفيض الإرتفاع الجنوني في أسعار المنتجات السمكية (الأسماك بأنواعها وأصنافها المختلفة) وتوفير القوت اليومي للمواطنين وتحقيق مستوى ملائم من الأمن الغذائي لكافة أفراد الشعب وبأسعار تنافسية ومناسبة وتتمشى مع مستوى الدخل العا م للفرد والمجتمع .

- وفي هذا السياق نستطيع القول أن تحقيق هذه الغاية الهامة يكمن أساساً في حل ومعالجة كافة الصعاب التي تعيق تنفيذ هذا الجانب على مستوى الواقع العملي والملموس وبحيث أن تترجم كافة الخطوات والإجراءات على الواقع وبصورة مثلى وأوسع وأشمل.

- وفي هذا الأتجاه فأننا نقترح قيام الهيئة والوزارة معاً في أتخاذ الإجراءات والخطوات العملية التي من شأنها أن تساعد وإلى حد كبير في توفير القوت اليومي للمواطن وبأسعار مناسبة وتنافسية وتتفق مع مستوى الدخل العام للفرد والمجتمع

■ أولآ:- وفي هذا الأتجاه فأن الإجراءات والخطوات التي ينبغي اتخاذها في مراكز الحراج والإنزال السمكي تتمثل بالتالي:

- البدء في طرح الأسماك المنزلة من قوارب أو سيارات الصياديين إلى ساحة مركز الإنزال وساحات الحراخ.
- تقديم كافة الخدمات للصيادين من ماء/ كهرباء/ وقود/ أكل وشراب وغيرها.
- أغلاق مراكز الإنزال و الحراخ الغير شرعية في الشيخ عثمان وغيرها

- تعيين محرجين من قبل الهيئة العامة للمصائد السمكية بجانب المحرجين الحاليين كون بعض المحرجين مخالفا لطبيعة العمل واللائحة المنظمة للمزاد العلني ومراكز الجراخ حيث أن

بعضهم يعمل عملين ومنصب نفسه وكيلا أوممثلا عن الشركات الخاصة أو يعمل نفسه تاجرا يقوم بالشراء والبيع كما يحلو له و ويبيعها بألأسعار المرتفعة المناسبة كونه ضعيف النفس ويتمشى مع غروره الشخصي.

- منع منعا باتا تصدير الأسماك المرغوبة للمواطن اليمني وحسب النوعي وعلى سبيل المثال:

- الثمد بكافة أنواعه وأصنافه (الزينوب/ الشروة/ والصابات).

- البياض بأنواعه المختلفة كالخرس, الجرم , البكاس , وأبوعين, الضبي ,الصعباري, البعرور, درب , هداس, زك, صفادم وغيره .

- الباغه / السخلة / الديرك / اللخم بكافة أنواعه وأصنافه .

- الجحش بكافة أصنافة وأنواعه.

- أبوسنه والسولفيش (الشالستون كما كان يسمى) وهذه النوعية وغيرها من الأنواع الأخري يتم اصطيادها غبر قوارب الجر الخلفي لأنها أسماك قاعية .

- العنفلوص / الخمبقات / القد / ناقم بأنواعه / طلياني / دعلك / عربي / عنتق وغيرها.

- أبو تمرة بكافة أنواعها وأصنافها

- اغلاق كافة مراكزالانزال والحراخ السمكي الغير مرخص لها بمزاولة المهنة .

- يسمح التصدير الخارجي فقط لنوعية معينة من المنتجات السمكية والبحرية الغير مرغوبة للمواطن وأسعارها التي لاتتمشى مع الدخل العام للمواطن وعلى سبيل المثال :-

- الرخويات كالحبار/ الهاريكا/ واليارياكا .

- الجمبري الساحلي و ا لأ عماق

- الشروج الصخري والأعماق

- القفيعة / خيار البحر / ريش اللخم / حبيراء / البطابط / الجذب وغيره

- الخلخل (الهامور) بكافة أنواعه وأصنافه .

- أبو درة / سلطان ابراهيم / أبو مقص / الكمل وغيرها من الأنواع والأصناف الغير مرغوبة للمواطن من جهة ومن جهة أخرى تستطيع الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية من تنفيذ السياسة العامة للدولة في تأمين وضمان مستوى ملائم من الأمن الغذائي للمواطن وبأسعار مناسبة وكذا في تنمية الصادرات السمكية بهدف المساهمة الفعلية في رفد الاقتصاد الوطني بالعملتين المحلي والأجنبي .

- قيام الرقابة والتفتيش بدورها الصارم والمباشر بالنزول الميداني لعمليات مراكز الإنزال والحراخ السمكي لغرض التفتيش ومتابعة الأسعار للمنتجات السمكية والبحرية الأخرى وحسب العرض والطلب وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية وبحيث مراعاة الدخل العام للفرد..

- اعادة النظر واجراء التعديلات في لائحتي الحراخ والخاصتين بتنظيم بيع وشراء المنتجات السمكية والأحياء البحرية الأخرى بالمزاد العلني والتسويق رقمي (36) لسنة 1998م و(142) لسنة 2009م وبحيث أن تستوعب وتشمل كافة الشوائب والنواقص والمستجدات والمتغيرات و الأحداث الجارية في الأرتفاع الجنوني والغير مبرر لأسعار المنتجات السمكية من قبل التجار المشتغلين في مراكز الإنزال والحراخ السمكي ضعفاء النفوس من جهة والجشع الكبيرللتجارالمشتغلين في القطاع السمكي والشركات الخاصة من جهة أخرى.. وعليه وفي ضوء ذلك يتم اصدار لائحة جديدة خالية من كافة الشوائب وبحيث أن تحافظ على مصالح الجميع ومن أهما السياسة العامة للدولة وتأمين وضمان القوت اليومي للمواطن وبأسعار تتناسب مع للدخل العام للفرد..

- اعادة النظر في آلية ادارة وتشغيل مراكز الإنزال والحراخ السمكي وبحيث أن تأخذ بعين الإعتبار والأهمية كافة الأحداث والمتغيرات التي حدثت في الإرتفاع الجنوني للأسعار والجشع الكبيرمن العاملين والمحرجين المخالفين لكافة لوائح ادارة وتنظيم المزاد والحراخ السمكي واللوئح المنظمة لذلك من ناحية والتجارالمشتغلين في مراكز الإنزال والحراخ السمكي وما أظهرته الآلية من اختلالات واضحة المعالم فيها واثناء تطبيقها على الواقع الأمر الذي

يحتم من اصدار آلية جديدة لحل كافة الإشكاليات التي حدثت والتي قد تحدث في المستقبل .

- فليس هناك من شك أن تقوم الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية من تغيير لمحرجين في مراكز الإنزال والحراخ السمكي واللذين تثبت تورطهم في رفع الأسعار الجنوني للأسماك وبدون أي مبرر على المواطن الغلبان لغرض أهداف ومصالح شخصية وذلك من خلال قيامهم بممارسة مهام البيع المباشرللتجارالجشعين المشتغلين في القطاع السمكي والشركات الخاصة محليا أو للتصدير الخارجي مخالفين جذريا المهام المناطة بهم والواردة في لائحة الحراخ وغيرها .

- كما ينبغي التأكيد هنا بأن وزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للمصائد السمكية تمتلكان الحق الكاملة بالقيام بدراسة دقيقة وموضوعية وتحليلية لمعرفة وتحديد عناصر التكاليف التقديرية لادارة وتشغيل وصيانة كل نوع من قوارب الصيد التقليدي وبشكل دقيق وبمساعدة الإتحاد التعاوني السمكي والجمعيات والتعاونيات السمكية لغرض تحديد هوامش الربح المستحق للصيادين المنخرطين في الإتحاد أو الفرديين بشكل عام .

- مُساهمة التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في تأمين وضمان توفير القوت اليومي للمواطن وبأسعار مناسبة ومعقولة وتتوافق مع الدخل العام للفرد والمجتمع وبالذات في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تمر بها البلد

- أن تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من إنشاء هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية على وجه الخصوص تخدم الصيادين الساحلين المنطويين في إطار الجمعيات والتعاونيات والإتحاد التعاوني السمكي من جهة وللصياد الفردي من جهة أخرى ناهيك إلى المرأة الساحلية

- في ظل الظروف الصعبة والقاهرة التي يعيشها المواطن وصعوبة الحياة المعيشية في ارتفاع أسعارها الغذائية والسمكية الأمر الذي يحتم على التعاونيات والجمعيات السمكية من المساهمة والمشاركة الحقيقية والفعلية والمباشرة في منح القطاع السمكي جزء من إنتاجيتها من المنتجات السمكية تتراوح وبما لا يزيد عن 25% وبأسعار ميسره جداً حتى يتسنى للدولة متمثلة بوزارة الثروة السمكية من مجابهة ومحاربة الارتفاعات الجنونية والغير مبرر في أسعار السمك والذي أصبح المواطن غير قادر ولا يستطيع أن يحصل على ما يسد رمقه من الأسماك

- تقوم وزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للمصائد السمكية في منح التراخيص لقوارب وسفن الاصطياد التقليدي والمنطويين تحت إطار التعاونيات والجمعيات السمكية خلافاً إلى الصيادين الفرديين وذلك وفقاً للقوانين المنظمة النافذة ناهيك إلى القوانين واللوائح والنظم المنظمة لسير عمل هذه القوارب من خلال الترقيم وغيرها فلذا فأنه من الضروري جداً أن تعيد وزارة الثروة السمكية لكافة التشريعات والقوانين واللوائح والنظم المتعلقة بالصيد التقليدي والتعاونيات والجمعيات السمكية وبما يخدم المصلحة العليا للوزارة والمواطن والبلد من جهة ومن جهة أخرى التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية.

- وفي هذا السياق ينبغي ان تشمل الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن خلال وزارة الثروة السمكية على تحمل هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية عدد من المشاريع الفاعلة في قرى الصيادين ومن أهمها بناء الطرق/ الورش لصيانة قوارب الصيد/ بناء أماكن لشراء وبيع الغاز المنزلي/ بناء محطات البترول والبنزين لقوارب الصيد/ بناء المجمعات الصحية للصيادين وأسرهم وغيرها من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الحيوية

- المساهمة الإيجابية للتعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في بناء/ مخزون سمكي

إستراتيجي عام للقطاع السمك برمته ومن أجل خدمة المواطن والسكان أجمع في الحالات الطارئة والظروف المناخية القاهرة كالأمطار والرياح والزلازل وغيرها ناهيك إلى الحروب والكوارث الأخرى.

- وبناء على الفقرات بعالية جميعاً فأن الأمر يتطلب من قيادة الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن وغيرها من الهيئات العامة الأخرى في المحافظات الساحلية إعادة النظر في النظام الداخلي والتشريعات القانونية واللوائح والنظم الكفيلة والمنظمة للنشاط العام لهذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية وبحيث أن يكون من أولوياتها المساهمة الحقيقية والفعلية في تأمين وضمان المستوى الملائم من الأمن الغذائي للسكان وبأسعار مناسبة جداً وتتمشى مع مستوى المعيشة للسكان والفرد والمجتمع ويخدم المصالح والسياسات العامة المشتركة للدولة والقطاع والتعاونيات والجمعيات السمكية والمواطن بحد سواء.

- كما ينبغي إلزام الجمعيات والتعاونيات السمكية ومن خلالها الصيادين المنطويين تحت أطارها في بيع المنتجات السمكية مباشرة لوزارة الثروة السمكية أو المنشأت العامة للمصائد السمكية وذلك عبر الجمعيات والتعاونيات السمكية في كافة المحافظات المحررة ناهيك غلى قيام الوزارة بالدخول في أعمال تجارية مشتركة مع الغير والتعاونيات السمكية والجمعيات السمكية لتوفير القوت اليومي للمواطن الجنوبي.

- أن مساهمة الجمعيات والتعاونيات السمكية بنسبه معينة من المنتجات السمكية حيث يتم الأتفاق عليها مع الوزارة والهيئات العامة للمصائد السمكية في كافة المحافظات المحررة مقابل قيام الوزارة بمنح هذه التعاونيات والجمعيات السمكية مستلزمات العمل كادوات ومعدات الاصطياد ومكائن بحرية أضافة إلى الشباك بأنزاعها المختلفة كالتحليق والمدود وغيرها.

- أنه من البديهي جدا وفي ظل انفتاح السوق لا يمكن من تحديد أسعار ثابتة للمنتجات السمكية والبحرية الأخرى ويتحكم بأسعار الأسماك العرض والطلب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ولكن في الجو العاصف والإرتفاع الجنوني والغير مبرر ويتحمله المواطن المغلوب على أمره في ظل المشاحنات والمناكفات السياسية

والإقتصادية والخدمية وفي غياب الحكومة الأمر الذي يحتم التدخل السريع من الدولة متمثلة بالوزارة والسلطة المحلية لحماية المواطن والمستهلك من تلك الإرتفاعات وذلك من خلال العمل على تنفيذ السياسة العامة للدولة والوزارة ولهما الحق الكامل في هذا الصدد وتقع عليهم المسؤولية العظمى في إستقرارالأسعار للمنتجات السمكية وغيرها حتى تتمكن من توصيل القوت اليومي للمواطنين بشكل يومي وبأسعار مناسبة وتتوافق مع مصالح الجميع في الفترة الراهنة نظرا للظروف القاهرة التي تمر بها البلد والحياة المعيشية الكارثية والصعبة من جراء الحرب القائمة والتي لازالت حاليا في البلد حتى يومنا هذا.

- اعادة النظر وبشكل جذري في لائحة تنظيم الصيد التقليدي رقم (124) لسنة 2009م لما بها من العديد من الشوائب والنواقص وبحيث يتم اصدار لائحة جديدة تستوعب كافة الملاحظات الواردة من الجهات المعنية والمتخصصة وذات العلاقة وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع .

ثانيا:- مجال الإصطياد التجاري والصناعي والإستلا م:-

- كما ان هناك العديد من الخطوات والإجراءات الإيجابية في هذا السياق حيث أن الشروع في مجال الإصطياد التجاري والصناعي للمنتجات السمكية الطازجة أو المجمدة كأعمال تجارية مشتركة أو عبر الإتفاقية النمطية الأمر الذي سيساعد كثيرا في توفير المنتجات السمكية للسوق المحلية وبالتالي سوف يحقق الهدف والغايات والمنشودة والمرجوة في تغطية الأسواق المحلية في كافة المحافظات وباسعارمناسبه وتنافسية وتتمشى مع مستوى الدخل العام للمجتمع.. وفي هذا الإطار ينبغي التنويه أن غلى وزارة الثروة السمكية طرق باب العمل التجاري المشترك مع روسيا الإتحادية وجمهورية الصين الشعبية على سبيل المثال كون هاذين الدولتين لهم ذراع طويل في تقديم يد العون والمساعدة المباشرة والفعلية في تطوير وتعزيز الدور الفاعل في تأمين وضمان وصول القوت اليومي للمواطن من المنتجات السمكية الطازجة والمجمدة وبأسعار مناسبة للمواطنين في عهد اليمن الديمقراطي .. وفي هذا السياق فليس هناك من شك أن العمل التجاري المشترك بين الجانب اليمني والصيني والروسي سوف بفتح آفاق جديدة ويخلق قاعدة وآلية متينة وقوية في تأمين وضمان مستوى ملائم من الأمن الغذائي للأسواق المحلية وبأسعار تنافسية ناهيكم الى توفير المنتجات السمكية لمصنع التعليب (الغويزي) في المكلا واستقرار العملية الإنتاجية فيه وبحيث يتم ادارته وتشغيلة بكفاءة واقتدار وذلك من خلال تموين المصنع بأسماك البطابط والجذب وفتح خطوط انتاخ جديدة وبما يعزز القدرة المالية للمصنع.

- كما أن العمل التجاري المشترك مع الجانب الروسي و الصيني سوف يخلق قاعدة وآلية قديمة جديدة الى امكانية قيام الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية بالاستفادة الكاملة من فائض المنتجات السمكية وخزنها خزننا استراتيجيا عاما لغرض تأمين وضمان المستوى الملائم من الأمن الغذائي للمواطن في أيام الشحه والكوارث الطبيعية والحروب هذا من جهة ومن جهة أخرى استمرارية تنمية الصادرات السمكية للخارخ ورفد الإقتصاد الوطني بالعملتين المحلية والأجنبية ..

أرجو أن أكون قد طرحت أفكار وحلول تهدف الى تخفيض أسعار المنتجات السمكية بكافة أنواعها وأصنافها وتوفيرها للمواطن الجنوبي بأسعار مناسبة وتنافسية وفي متناول يد المواطن وتتمشى مع مستوى الدخل العام للفرد والمجتمع ..

- مماالشك فيه من الضروري جدا تفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري غلى مراكز الإنزال السمكي ومراكز الحراخ السمكي وعلى ظهر قوارب وسفن الإصطياد التقليدي والتجاري والصناعي والاستلام للمنتجات والأحياء البحرية الأخرى طبقا للإتفاقية النمطية والإتفاقيات الأخرى المبرمة مع وزارة الثروة السمكية والغير..

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

تطـورات
أسعار السلع الغذائية لشهر ينـايـر 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1533	1540	1533	1541	1582	1594	1586	1598		
		سعودي	403	404	404	406	417	419	418	420		
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)									
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	34000		34000		34000		34000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	38000		38000		39000		40000			
03	أرز الفخامة	40	87000		87000		90000		90000			
04	سكر برازيلي	50	63000		63000		63000		63000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000		18000		18000		18000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	9500		9500		9500		9500			
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	30000		30000		30000		30000			
08	شاي الكبوس	1	10000		10000		10000		10000			
09	الفاصوليا الحمراء	1	2800		2800		2800		2800			
10	الفاصوليا البيضاء	1	1800		1800		1800		1800			
11	العدس الأصفر	1	2200		2200		2200		2200			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6000		6000		6500		6500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	700		700		700		700			
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	3500		3500		3500		3500			
15	البرتقال	1	3000		3000		3000		3000			
16	الموز	1	700		700		700		700			
17	التمور	1	2500		2500		2500		2500			
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	1000		800		800		800			
19	البصل الجاف	1	2000		2000		2000		1500			
20	الباذنجان	1	500		500		500		500			
21	الطماطم	1	1000		1000		800		500			
22	الباميا	1	2000		2000		2000		2000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	13000		13000		13000		13000			
24	الدجاج الحي	1	6000		6000		6000		6000			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4500		4500		4500		4500			
26	طبق البيض	1	4500		4500		4500		4500			
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	10000		10000		8000		10000			
28	الديرك	1	20000		20000		20000		20000			
29	السخلة	1	16000		16000		16000		16000			

تحليل اسعار السلع لشهر يناير 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

شهد شهر يناير لعام 2024م ارتفاع نسبي في اسعار السلع المستوردة، وذلك انعكاسا لأسعار صرف العملة امام الدولار، حيث شهد نهاية شهر يناير ارتفاع في صرف سعر الدولار عن بدايته، فقد بدأ الاسبوع الاول سعر صرف الدولار ب 1540 ريال وكان سعر صرف الدولار في نهاية الشهر ب 1598 ريال، هذا بدوره انعكس على بعض السل المستردة كنتيجة طبيعية لسعر صرف الدولار

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة ارتفع سعر الدقيق السنابل 50 ك من 38 ألف ريال الى 40 ألف ريال، وارز الفخامة من 87 ألف ريال الى 90 ألف ريال هذا الارتفاع يسير في خط ارتفاع سعر الصرف ومن الممكن ان نشهد ارتفاع في كل السلع المستوردة ان لم يتم كبح جماح ارتفاع سعر الصرف من الحكومة

السلع المكملة:

السلع المكملة التي ترصدها المجلة لازال هناك استقرار في اسعارها مع انها مرشحة للصعود كونها سلع مستورده، وقد بدا الارتفاع في سعر الباكت طماطم المدهش من 6 ألف ريال الى 6500 ريال في نهاية الشهر

الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضروات بعض الهبوط في اسعارها بحكم كونها من المنتجات المحلية التي تتأثر بعوامل اخرى غير صرف العملة، فهي تتأثر بالعرض والطلب بصورة رئيسية، فقد انخفض سعر الكيلو البطاطس من 1000 ريال الى 800 ريال في نهاية الشهر وكذلك البصل من 2000 ريال للكيلو الى 1500 ريال في نهاية الشهر والطماطم انخفضت بنسبة 50% من 1000 ريال للكيلو الى 500 ريال غي نهاية الشهر.

اللحوم والاسماك:

لم تشهد أي تغير قائمة اللحوم في شهر اكتوبر حيث ظل سعر الكيلو اللحم 13000 ريال والدجاج الحي 6000 ريال للكيلو، بينما الاسماك فقد استمر سعر كيلو السخلة 16000 ريال والديرك 20000 ريال، بينما سعر الكيلو الثمد كان في سعره بعض التذبذب من 10 ألف ريال للكيلو ثم انخفض في منتصف الشهر الى 8 الف ريال للكيلو ثم عاود الارتفاع في نهاية الشهر الى 10 الف ريال للكيلو.

الرقابة الداخلية في شركات الأعمال

معاذ عبدالواحد الصبري
رئيس مركز المستشارين اليمنيين

■ الرقابة الداخلية في شركات الأعمال تلعب دورًا حاسمًا في حماية الموارد والأصول والمصالح المالية للشركة, الرقابة الداخلية تسهم في تحسين الأداء المؤسسي، وتقليل المخاطر, وإنها عملية استراتيجية يجب أن تكون متكاملة ومستمرة، وتشمل التدريب والتوعية المنتجة لتقييم عملية الرقابة الداخلية وتحليل النتائج وتقديم التوصيات لتحسين النظام القائم

الرقابة الداخلية هي عبارة عن نظام يتم تنفيذه داخل المؤسسة للمساعدة في ضمان تنفيذ العمليات بطريقة فعالة، وتحقيق الأهداف المحددة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، وتعزز الشفافية والمسؤولية في الإدارة

إليك بعض الأهمية الرئيسية للرقابة الداخلية في هذا السياق:

1- منع الاحتيال والسرقة:

تساعد الرقابة الداخلية في تحديد ومنع حالات الاحتيال والسرقة داخل المؤسسة. من خلال وضع إجراءات وسياسات صارمة وتوزيع الصلاحيات بشكل مناسب، يمكن الحد من فرص التلاعب والسرقة والتلاعب غير المشروع بالأصول

2- الحفاظ على سجلات دقيقة وموثوقة:

يساعد نظام الرقابة الداخلية في ضمان تحقيق دقة وموثوقية السجلات المالية والمعلومات المالية الأخرى. هذا يسهم في توفير معلومات صحيحة وموثوقة لاتخاذ القرارات الإدارية وللالتزام بالتقارير المالية المطلوبة من قبل الجهات الخارجية

3- تحسين كفاءة العمليات:

يعزز نظام الرقابة الداخلية كفاءة العمليات الداخلية للشركة. من خلال وضع إجراءات وسياسات محددة وتوزيع المهام والمسؤوليات بشكل مناسب، يمكن تحسين تدفق العمل وتقليل الهدر والتأخير

4- الامتثال للقوانين واللوائح:

يساعد نظام الرقابة الداخلية الشركة على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. يتطلب ذلك تحديد المتطلبات القانونية وتنفيذ سياسات وإجراءات تضمن الامتثال والمتابعة المستمرة للتغييرات القانونية الجديدة

5- تعزيز الثقة والمصداقية:

يسهم نظام الرقابة الداخلية في بناء الثقة والمصداقية لدى المستثمرين والشركاء التجاريين الآخرين. عندما يكون هناك نظام فعال للرقابة الداخلية، يشعرون بالثقة في أن مصالحهم المالية والأصول محمية وأن الشركة تلتزم بالمعايير الأخلاقية والممارسات السليمة

يشمل نظام الرقابة الداخلية عدة عناصر أساسية، وفيما يلي نظرة عامة على بعض هذه العناصر:

1- تقييم المخاطر:

يتطلب نظام الرقابة الداخلية تحديد وتقييم المخاطر التي قد

تواجهها الشركة في إدارة أعمالها. يتم ذلك من خلال تحليل البيئة التشغيلية وتحديد النقاط الضعيفة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى رقابة إضافية

2- سياسات وإجراءات:

ينبغي وضع سياسات وإجراءات واضحة ومحددة تنظم سير العمليات وأنشطة الشركة. يجب أن توضح هذه السياسات والإجراءات المعايير والممارسات المقبولة، وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات وتوجهات الموظفين

3- هيكل التحكم:

يشمل نظام الرقابة الداخلية هيكلًا للتحكم يضمن توزيع المسؤوليات والصلاحيات بشكل مناسب داخل المؤسسة, يجب أن يكون هناك فصل للواجبات والمسؤوليات بين الموظفين، ويجب أن يوجد آلية للتدقيق والمراجعة الدورية

4- رصد وتقييم:

يجب أن يتم رصد العمليات والأنشطة المختلفة في الشركة بانتظام وتقييمها بشكل مستمر, يمكن استخدام تقارير المراجعة الداخلية والتدقيق لتحديد الثغرات وتوجيه التحسينات اللازمة

5- التوعية والتدريب:

يجب أن يتم توفير التوعية والتدريب المناسب لجميع الموظفين بشأن أهمية الرقابة الداخلية والممارسات الصحيحة, و يجب أن يكون هناك فهم واضح للدور الذي يلعبه كل فرد في تطبيق نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية تساهم في تحسين كفاءة العمليات وتقليل المخاطر والاحتيالات المحتملة. وتساعد في تحسين جودة المعلومات المالية وتقارير الأداء، وتعزز الثقة بين المستثمرين والشركاء التجاريين. كما تساهم في الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية ذات الصلة

وفي النهاية، يجب أن يتم تنفيذ الرقابة الداخلية بشكل مستمر ومستدام، مع التركيز على التحسين المستمر وتطوير الممارسات الأفضل في الشركات . و يجب أن يكون هناك التزام قوي من قبل الإدارة والموظفين بتطبيق للقوانين واللوائح المحلية والدولية والامتثال لنظام الرقابة الداخلية لضمان نجاحه وفاعليته في حماية المصالح المالية والموارد للشركة

التصنيف الجديد لجماعة أنصار الله (الحوثيين) ككيان إرهابي والمخاطر على أنشطة الاعمال

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

نص اعلان (بيان) القرار التنفيذي 13224

وزارة الخارجية الأمريكية
مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية
بيان لوزير الخارجية أنتوني خ. بلينكن
17 كانون الثاني/يناير 2023

تعلن وزارة الخارجية الأمريكية اليوم عن إدراج حركة أنصار الله المعروفة أيضا بجماعة الحوثي او الحوثيين باعتبارها جماعة إرهابية مدرجة بشكل خاص، ويدخل هذا الإدراج حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تاريخه

ما برح الحوثيون يشنون منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي هجمات غير مسبوقة على السفن الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن، وكذلك على القوات العسكرية المتمركزة في المنطقة للدفاع عن أمن الشحن التجاري وسلامته. وقد عرضت هذه الهجمات البحارة للخطر وعرقلت التدفق الحر للتجارة وعارضت حقوق وحرية الملاحة. وتسعى عملية الإدراج إلى تعزيز المساءلة عن الأنشطة الإرهابية التي ترتكبها هذه الجماعة. وستعيد الولايات المتحدة تقييم عملية الإدراج هذه في حال أوقف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر وخليج عدن

ينبغي محاسبة الحوثيين على أعمالهم، ولكن يجب ألا يأتي ذلك على حساب المدنيين. وتعتمد وزارة الخارجية إجراءات مهمة للتخفيف من أي آثار جانبية محتملة على الشعب اليمني فيما تتخذ التدابير ذات الصلة بعملية الإدراج. وستتواصل الحكومة الأمريكية بشكل وثيق في خلال مدة الثلاثين يوما المخصصة لتأخير التنفيذ مع أصحاب المصلحة ومقدمي المساعدات والشركاء الذين يلعبون دورا حاسما في تسهيل المساعدات الإنسانية والاستيراد التجاري للسلع الحاسمة إلى اليمن. وتصدر وزارة الخارجية أيضا تراخيص تسمح بعمليات معينة ذات صلة بتوفير الغذاء والدواء والوقود وكذلك بالتحويلات الشخصية والاتصالات والبريد وعمليات الموانئ والمطارات التي يعتمد عليها الشعب اليمني

يتم اتخاذ إجراء اليوم بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224 بصيغته المعدلة، والذي يستهدف الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وقادة المنظمات الإرهابية ومن يوفرون الدعم للإرهابيين أو لأعمال الإرهاب. ويتم إدراج حركة أنصار الله لارتكابها أو محاولتها ارتكاب أعمال إرهابية تهدد أمن مواطني الولايات المتحدة، أو أمنها القومي ،أو سياستها الخارجية أو اقتصادها. وتدخل عملية الإدراج هذه والتراخيص العامة ذات الصلة حيز التنفيذ يوم 16 شباط/فبراير 2024.

https://www.state.gov/terrorist-designation-of-the-houthis/

■ • لماذا صدر القرار الجديد؟

- بعد احداث البحر الأحمر قررت إدارة بايدن تصنيف الحوثيين ككيان إرهابي، وليس كمنظمة إرهابية للضغط عليهم لتوقيف عملياتهم في البحر الأحمر وخليج عدن،

• ما القرار:

- وفق ما تم نشره بإن الولايات المتحدة "تصنف الحوثيين ككيان إرهابي عالمي مصنف بشكل خاص، بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224'

• يبدو القرار اقل حدة من قرار إدارة ترامب السابق 2021؟

- قد يبدو لنا في البداية ان هذا التصنيف اقل حدة من التصنيف الذي تم في عهد ادارة ترامب، والذي تم الغاؤه في فور تولي بايدن السلطة،

- لكن فعلياً يتم تقدير هذه الحدة وفقاً للتأثير وتقديرات الإدارة الامريكية،

- فالقرار في عهد ترامب كان تأثيره واسع جداً وخطير جداً، هذا صحيح،

- لكن لا يعني هذا ان القرار الجديد ليس بذات الخطورة، لذا لا يمكن الجزم بشكل قاطع بمدى تأثير هذا والتأثير التابع له على الاعمال،

- من الجيد الظاهري في القرار ان العقوبات البارزة هي اقتصادية وسياسية، ولن يكون مداها عسكري، وان كانت هناك في ضربات بسيطة وليست عملية عسكرية واسعة ، هذا الجانب الإيجابي، كما يبدو!

• ما الفرق بين تصنيفهم ككيان او منظمة إرهابية؟

- للتفريق بين كيان إرهابي ومنظمة إرهابية هي أن الكيانات تتمثل في أفراد وشخصيات او كيانات ينشئها افراد ينتمون او يدعمون الحوثي وليس بالضرورة ان تكون ضمن او تحت التنظيم،

- بينما المنظمات الإرهابية هي مجموعات منظمة لها هيكل وقيادة واضحين، وكل شيء يتم تشكيله يتبعها مباشرة.

- نفهم من ذلك ان الولايات المتحدة ستتعامل في القرار مع الأشخاص او الكيانات وليس مع التنظيم (أنصار الله)،

- بمعنى أوضح ان أي تعامل سيتم مع اشخاص بعينهم من الحوثيين او كيانات داعمة لهم سيعرض أي جهة للمساءلة والتعرض لعقوبات أمريكية تحت إطار هذا القرار التنفيذي مما

يجعل القرار التنفيذي اكثر تعقيداً، فلا يمكن الجزم من لا يمكننا التعامل معه او من يمكننا التعامل معه؟!

- يمكن ان نفهم التعقيد في القرار (غير الحاد)، ان التركيز على الشخصيات وليس على التنظيم،

• لماذا تعتقد إدارة بايدن ان هذه الآلية أفضل؟

- الهدف المعلن الحد من قدرة الحوثيين على تمويل أنشطتهم،

- وفي ذات الوقت عدم توقف الأنشطة الإنسانية والتجارية في المناطق التي يحكمها (أنصار الله) كحكومة امر واقع.

• ما التأثير على القطاع الخاص والقطاع الإنساني بناء على هذا القرار؟

- يمكنكم ملاحظة صعوبة العمل وفقاً لهذا القرار، يجعل المنظمات والشركات في حالة ارتباك لتحديد آلية التعامل مع الحوثيين

- قد يؤدي ذلك إلى انقطاع الخدمات والمنتجات الأساسية التي تأتي نتيجة المخاوف من القطاع الخاص والمنظمات في التعامل مع الحوثيين قد يؤثر ذلك على الوضع الإنساني في اليمن،

- فالقرار يدفع الى الحد او تقييد العمل مع الحوثيين وهنا يدق جرس انذار صعب حيث لو اضطرت أي جهة للتعامل مع (شخصيات او كيانات) حوثية صنفت من الإدارة الامريكية انها مشمولة في القرار 13224 سيجعل تلك الجهة التي تعاملت ضمن ممولي الإرهاب ويعرضها لعقوبات امريكا سياسة و/او اقتصادية،

- الخلاصة ان تقييد العمل مع الحوثيين كلياً او جزئياً لتقليل مخاطر التعرض لعقوبات أمريكية سيهدد أنشطة الاعمال والعمل الإنساني، فما الحل؟

• ما الحل او كيف سيكون التعامل مع هذا القرار من قبل القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمحلية؟

- اعتقد ان هذا سيكون له عدة سيناريوهات مختلفة من ذلك:

1. التوقف عن التعامل مع الحوثيين بشكل كامل،
2. الاستمرار في التعامل مع الحوثيين بحذر شديد،
3. البحث عن بدائل أخرى للتعامل مع الحوثيين،

- في النتيجة، السيناريو الأفضل ان يتم وضع آلية للمتابعة وما الذي تصدره أمريكا من تحديد لشخصيات او كيانات ضمن القرار التنفيذي 13224 ، والشيء الآخر ان تشتمل الآلية على طريقة لتقليل العمل مع الكيانات خارج نطاق (مؤسسات الحكومة وان كانت حكومة الامر الواقع) ، حيث يقلل هذا الخطر من التعرض للعقوبات فلا يشتمل القرار التنفيذي على أي توجه لمعاقبة المؤسسات والهيئات الحكومية وان كانت تحت سلطة الامر الواقع.

- الا اننا نرجو ان يحدث شيء ما إيجابي يعالج كل الموقف لصالح اليمن وأهله،

أهمية الحفاظ على البيئة في سقطرى

سعد العجمي السقطري

■ سقطرى الارخبيل الغني بالتنوع الحيوي والمتميز بالنظام الايكولوجي الفريد والمختلف بتضاريسه والمتعدد بمناخاته، فيه شواطئ ساحرة وجبال خضراء وأخرى تكسوها رمال بيضاء وشعاب مرجانية بديعة ومياه نظيفة خالية من التلوث واجواء منعشة تشفي العليل وتؤنس من به ملل، وعليه فان هذه المميزات التي تتمتع بها الجزيرة مكسب حقيقي لو تم استثمارها الاستثمار الأمثل ويمكن أن تذر المليارات على سكانها لكن.. كل ذلك الجمال وهذا الثراء وتلك الاحلام قد تختفي فجأة ففي تقرير حديث لليونسكو ذكر ان هناك مخاطر محدقة بالنظام البيئي في سقطرى ويمكن ان نوجز هذه المخاطر ونضيف عليها ما لاحظناه وهي الاتي

يقول التقرير ان هناك انهيار تدريجي للممارسات التقليدية بما في ذلك المعرفة المحلية بالبيئة الطبيعية والالتزام بالقوانين التقليدية لإدارة الأراضي والبحار، والحفاظ على اللغة واللهجات والفلكلور التي تربط الطبيعة بالبشر

يضيف التقرير ان هناك استخدام غير مستدام للموارد الطبيعية وانهيار التقاليد ويعتبر الاستخدام الغير مستدام للموارد الطبيعية ظاهرة متنامية في أرخبيل سقطرى وترتبط هذه السلوكيات كما يفيد التقرير بتدهور الرابطة القوية في الاصل بين الانسان والطبيعة وتعتبر اللغة السقطرية وشعرها وفولكلورها من الروابط الرئيسية بين السكان المحليين في سقطرى وبيئتهم وقد أدرجت اليونسكو اللغة السقطرية في قائمة اللغات المهددة بالاندثار، فعلى الأرض يعبر الرعي الجائر عن تلاشي الممارسات التقليدية ففي الماضي حينما كانت الرابطة قوية بين الانسان السقطرية وبيئته كانت هناك قواعد رعي وممارسات تقليدية تسمح للأراضي والمراعي فيها بالتعافي حيث ان الترحال الرعوي يؤدي الى التناغم مع الفصول والنظام الايكولوجي، كذلك الكميات المتزايدة للأمطار في العقدين الأخيرة لها تأثير على التربة كما أن هناك أدوية خاصة بالسمنة للماعز يقوم الرعاة المحليون بحقن مواشيهم بها وهذه بدورها تتشكل بالتربة بفعل مخلفات الماعز وينتج أضرار بالغة للتربة وللنظام الايكولوجي أيضا تأثيرات الأعاصير التي دمرت الكثير من الأشجار والغطاء النباتي،

إضافة الى مخاطر أخرى تتعلق

بالاحتياجات المتزايدة بفعل تزايد السكان السريع للأخشاب والمياه والرمال والاحجار لأغراض البناء والتوسع العمراني على حساب البيئة والتنوع الحيوي كذلك النقص المتزايد في غاز الطهي أدى الى العودة للطبيعة مما أدى الى زيادة جمع الحطب،

على مستوى البحر هناك خطر على التنوع الحيوي في سواحل الارخبيل هناك صيد جائر وكذلك الحاجة المتزايدة للصيد للتصدير الى خارج الارخبيل أضف الى ذلك عدم مراعاة مواسم وقواعد الصيد التقليدية السابقة التي السكان المحليون يطبقونها بصرامة ودون هوادة مما أدى الى ضغوط هائلة على الحياة البحرية وشبكة الغذاء البحرية كذلك القتل المتكرر للسلاحف البحرية،

على مستوى السياحة يمكن أن تتحول الى خطر محدق اذا ما جذبت المناظر الساحرة للشواطئ والمحميات الطبيعية المطورين لبناء الفنادق والمنتجعات في المناطق المحمية أيضا الضغوط في أيام ذروة المواسم السياحية على المواقع نفسها التي يزورها السواح وهي قرابة خمسة مواقع وبعضها لا يتجاوز كيلو متر واحد مثلا كهف حوق وهو من الوجهات الشهيرة للسواح لكن الكهف يحتوي على بقايا أثرية هشة للغاية بالإضافة الى حيوانات الكهف الفريدة،

الأنواع الغريبة الدخيلة تسبب ضررا بالغا للتربة وللنظام البيئي بشكل عام وقد سجل ما لا يقل عن 126 نوع وليست كلها دخيلة في سقطرى وغالبية هذه الأنواع الغريبة في سقطرى تم استيرادها بغرض الزراعة او الزينة، كذلك مخاطر النفايات الصلبة والمبيدات وخصوصا الاكياس البلاستيكية التي تصاحب القات ومخلفات القات هذه ضمن المخاطر التي تحدق بالنظام البيئي في سقطرى،

تهريب الاحياء البرية وصيدها المحظور وبحسب التقرير لوحظ التعدين الأخضر وتصدير الاحياء البرية في سقطرى خلال السنوات الماضية ويضيف التقرير ان جامعو النباتات العصارية هربوا أنواعا فريدة من نوعها من النباتات السقطرية الى الأسواق الدولية وبحسب التقرير ان الاتجار غير المشروع بالبيئة النباتية السقطرية مستمر،

التغيرات المناخية والاثار التراكمية بدورها أدت الى نتائج مضرة بالنظام البيئي في سقطرى ويتضح هذا بشكل خاص في الغطاء النباتي وقد دمرت الأعاصير بشكل خاص مجموعات شجرة دم الاخوين ويقول التقرير أن علماء قدروا أن مجموعة أشجار البوسويلية المتطاولة في محمية حومهل (شرق سقطرى) فقدت ما نسبته 38% من أشجارها كنتيجة مباشرة للرياح القوية والمدمرة المصاحبة للأعاصير التي ضربت سقطرى خلال العام 2015م، ولم يبلغ بشكل مفصل عن الحياة البحرية في سقطرى في الفترة ما بعد الأعاصير،

مؤخرا أصدر محافظ محافظة أرخبيل سقطرى قرارين مهمين على الصعيد البيئي في أرخبيل سقطرى القرار الأول هو منع ادخال القات الى الجزيرة وهو قرار صائب ويلبي مصلحة قومية بالدرجة الأولى ويساهم في التخفيف من الضغط على النظام البيئي الا أن هذا القرار لم يتم تنفيذه فعليا وبشكل صارم وقاسي على كل من يستورد هذه النبتة الخبيثة الى الارخبيل فقد شاهدت بنفسي أشخاصا يبيعوا القات جهارا نهارا في الازقة والشوارع وبالتالي لن نرى جدوى هذا القرار الا بالتزام الجهات المعنية بتنفيذ القرار ودعم هذه الجهات من كل محبي وأشقاء وأصدقاء سقطرى بما يلزم كي يتم تنفيذ هذا القرار حرفيا وذلك من أجل الحفاظ على سقطرى ونظامها البيئي،

القرار الثاني الذي أصدره المحافظ الثقلي ويقضي بمنع استيراد الاكياس البلاستيكية الى الارخبيل ومنع تداولها وذلك في سبيل الحفاظ على البيئة وهذا القرار أيضا من القرارات المهمة في الطريق الطويل نحو بيئة آمنة ونظيفة في أرخبيل سقطرى ونرجو من المعنيين في الجهات ذات الصلة الالتزام وتنفيذ هذا القرار،

وفي ختام القول نهيب بالهيئة العامة لحماية البيئة والسلطات المركزية والسلطة المحلية العمل على انجاز استراتيجية واضحة لحماية البيئة في سقطرى تتضمن نشر الوعي البيئي لدى السكان المحليين وكذلك إيجاد الية واضحة للتعامل مع المخاطر كافة برا وبحرا وكافة الممارسات التي تشكل خطرا على النظام الايكولوجي والتنوع الحيوي في سقطرى فهي مسؤولية الجميع سلطة وشعب

الانفلات الإداري وأثره في التدهور الاقتصادي

ذي يزن الاعوش
مدير تحرير المجلة الدولية
للدراسات الاقتصادية - برلين

■ في نهاية 2019 ظهر وباء كورونا والذي بداء من الصين التي تعتبر من اقوى الاقتصاديات العالمية وهنا يبدا التساؤل عن مدى تأثير الوباء على الاقتصاد الداخلي في الصين, وأول نقطة يمكن الانطلاق منها هي التصريحات الرسمية "إن الصين ستسرع تقديم القروض والائتمان للمشروعات الاستثمارية الرئيسية، كما ستدعم الشركات الصغيرة والخاصة التي تضررت من انتشار الفيروس' هذه التصريح يؤكد بصراحة تضرر الشركات المحلية وتحديداً الصغيرة جراء تفشي الوباء, أما من حيث القطاعات المتضررة فقد نال قطاع الصناعة نصيبه وذلك بسبب توقف جزء كبير من المصانع، كما أن الشركات المنتجة للطاقة وضحت أن استهلاك الطاقة انخفض بنحو 43 في المائة، وهو دليل على أن الكثير من المصانع خرجت عن نطاق التشغيل في ذلك الوقت

حالة الشلل التي عاني منها الاقتصاد الصيني انعكست على المقدرة المالية للشركات الصينية, وهذا ما يؤكده زيادة الطلب على التمويلات المصرفية في شكل قروض بسبب الآثار المالية لتفشي فيروس كورونا الجديد, ولكن,, هل ظلت الصين مكتوفة الأيدي حيال هذا الوضع؟

بالتأكيد لا, والمثير في الأمر الطريقة التي واجهت بها الحكومة الصينية هذه الأزمة حيث يمكن اعتبارها أعجوبة إدارية واقتصادية ابتداء من الحجر الصحي إلى إجراءات المعالجة الاقتصادية, فقد كان الحجر الصحي الإجراء الأول والرئيسي الذي نفذته الصين على مركز الوباء مدينة ووهان, وهذا الاجراء كان الأكثر فاعلية حيث إن نظم المحاكاة الخاصة بسيناريوهات الحجر الصحي كشفت عن أن الحجر يؤدي دورًا حيويًّا في التحكم في انتشار مرض كوفيد- 19 ، مقارنةً بأي تدابير وقائية أخرى تطبق من دونه ، إذ أدى إلى انخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين 44% و81%، ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31% و63%. كما كان للجمع بين إجراءات الحجر الصحي والتدابير الوقائية الأخرى مثل غلق المدارس ومنع السفر والالتزام بالتباعد الاجتماعي- تأثيرٌ أكبر على الحد من أعداد الحالات التي تتطلب رعاية حرجة وكذلك أعداد الوفيات، مقارنةً بتطبيق إجراءات الحجر الصحي وحدها.

غير أن الأمر ليس بالسهولة التي يبدو عليها, ولكي يتم استيعاب حجم هذا الاجراء يتوجب النظر من منظور رجال الدولة ومسؤولي الإدارات المحلية, فالسيطرة على المدن في حالة الهلع والذعر عملية معقدة ومربكة للغاية ناهيك عن مدينة مثل ووهان بمساحة تبلغ 8,494 كيلومتر مربع وعدد سكان أكثر من 11 مليون نسمة ، كما أنها تعتبر سابع أكثر المدن الصينية اكتظاظا بالسكان، وواحدة من تسع مدن وطنية مركزية في الصين, ومن ناحية أخرى لم يقتصر الحجر على مدينة ووهان حيث تم فرض حجر صحي على أكثر من ستين مليون مواطن في مقاطعة خوبي، وهو الحجر الأطول والأكبر في التاريخ، ولم يقتصر الأمر على الحجر الصحي بل وشملت إدارة الازمة في الصين عمليات الاحتواء والتي تظهر من خلال العمليات الصحية واسعة النطاق كتشييد مستشفى في ووهان خلال ثمانية أيام لعلاج

المصابين بفيروس كورونا الجديد (بؤرة تفشي الفيروس) والذي وصلت طاقته الاستيعابية إلى ألف سرير، وعمل فيه أكثر من ثلاثة آلاف عامل وذلك بواقع تكاليف تشييد وتشغيل بلغت نحو 300 مليون يوان أي ما يعادل 43.5 مليون دولار

ومن الناحية الاقتصادية يظهر التوجه الرسمي للصين في تعزيز الاقتصاد من خلال دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التصريحات الرئاسية فقد نقل التلفزيون الرسمي الصيني في 30\3\2020، عن الرئيس شي جين بينغ قوله أن الحكومة ستعدل سياسات الدعم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل فوري حسب مقتضيات الوضع لحمايتها من تبعات فيروس كورونا, كما أفاد تقرير إخباري في نفس الشهر بأن قطاع المصارف الصيني عزز دعمه المالي للمشروعات الصغيرة لدعمها في مواجهة فيروس كورونا, ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن رابطة المصارف الصينية أن المصارف المحلية والخاصة قدمت دعماً ائتمانياً بقيمة 42.8 مليار دولار , وأشارت إلى أن الدعم تم توجيهه بصورة رئيسية إلى الشركات شديدة الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تأثرت بصورة كبيرة من المرض.

بالإضافة إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة كان للصين إجراءات معالجة موجهه نحو الاقتصاد ككل, ففي شهر فبراير تم ضخ 156 مليار دولار لدعم الاقتصاد الصيني, ومن ناحية أخرى استخدمت الصين سلطة وتأثيرات البنك المركزي لحفز الاقتصاد حيث أن بنك الشعب الصيني في شهر فبراير قرر خفض الفائدة على قروض حجمها 200 مليار يوان بما يعادل 28.65 مليار دولار من التسهيلات المتوسطة لأجل عام المقدمة إلى المؤسسات المالية بمقدار عشر نقاط أساس إلى 3.15% بدلا من 3.25%

قوة السيطرة وشدة الانضباط هو ما ساعد الصين في سرعة الاستجابة واحتواء أزمة جائحة كورونا, الأمر الذي مكن الاقتصاد الصيني من تجاوز الركود وتحقيق نمو غير متوقع, فمن الناحية الاقتصادية ظهرت فاعلية إجراءات المعالجة بشكل مخالف لجميع التوقعات, فقد كانت معظم التوقعات تشير إلى أن جائحة كورونا ستصيب الاقتصاد الصيني بالشلل الكامل مما قد ينهك الاقتصاد في المدى القريب والبعيد, غير أن الواقع كان مخالف لذلك حيث كانت التوقعات بأن الاقتصاد العالمي سيدخل في مرحلة ركود فعلي بالربع الأول من العام الجاري على وقع استعار أزمة فيروس كورونا المستجد التي تضرب العالم منذ مطلع العام 2020, وبالمقابل توقع التقرير أن ينمو الاقتصاد الصيني بنحو 3% ليلعب دورا هاما في إنقاذ الاقتصاد العالمي من براثن الركود وهذا ما حصل بالفعل في الوقت نفسه الذي كانت فيه الاقتصاديات الأوربية والأمريكية تترنح تحت وطأة ضربات الجائحة.

ولكن ,, ما علاقة كفاءة الإدارة الصينية بالواقع اليمني؟ هذا ما سنتحدث عنه تالياً

■ واقع الاقتصاد اليمني

بالرجوع إلى واقعنا الاقتصادي نجد أن مصادر المشاكل تنبثق بشكل رئيسي من الدولة, وفي هذا إشارة إلى مقدرة الدولة على إدارة الشؤون العامة, وفيما يخص واقع الدولة في اليمن نلحظ مظاهر ومؤشرات الضعف وليس في الوقت الراهن وحسب بل ولفترات زمنية سابقة, ومن أبرز هذه المظاهر ما يعرف بهشاشة الدولة, وتعرف الدول الهشة بأنها تلك الدول التي لديها قدرة متدنية في إنجاز أو إتمام وظائف إدارة الحكم، وأنها تُعاني من أزمات داخلية وخارجية على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد السياسي والمالي في أنظمتها، وعلى هذا الأساس نجد أن اليمن تعاني من حالة شديدة لهشاشة الدولة وذلك أن اليمن احتلت مرتبة ثاني دولة حسب مؤشر هشاشة الدولة 2023, وليس هذا وحسب, بل تصدرت اليمن قائمة مؤشر مدركات الفساد في 2022 ممثلة بذلك الدولة الأكثر فساداً في العالم, ولمعرفة علاقة هذا الوضع بحالة فقدان السيطرة والضبط سنتطرق لبعض الجوانب الاقتصادية

الإيرادات العامة

يبدأ تحقق عامل السيطرة من الموارد الاقتصادية أو بالأصح الإيرادات الحكومية والتي تمثل الوريد الرئيسي لمالية الدولة, فمن خلالها يتم دفع المرتبات وتغذية المؤسسات العامة وإنشاء البنى التحتية الحيوية, وهنا يظهر التساؤل الأهم: هل تسيطر الحكومة اليمنية على إيراداتها المالية؟ وإن كان كذلك, فإلى أي حد؟

المنطلق في هذا الجانب يبدأ من إيرادات صادرات النفط والتي توقفت في الفترة السابقة وفي توقيت حرخ للغاية الأمر الذي تسبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية

توقف التصدير النفطي سواء كان بسبب الهجمات العسكرية أو لأسباب أخرى فهذا مؤشر لفقدان الدولة السيطرة على مواردها الاقتصادية, وليس هذا وحسب, فالدولة لا تستطيع إيقاف الهدر في الإيرادات بشكل عام, وما تسبب في هدر الإيرادات العامة العديد من العوامل يأتي في مقدمتها الفساد, فبحسب تصريح مسؤول رفيع من قيادات الحكومة لأحد القنوات العربية أن 80% من إيرادات الدولة مهدرة بسبب الفساد

القطاعات الاقتصادية

من المظاهر الأخرى لضعف الدولة وفقدانها للسيطرة على الاقتصاد ضعف التحكم بالقطاعات الاقتصادية, وكمثال واضح على هذا الامر حالة الفوضى والتسيب التي يمر بها القطاع المالي والمصرفي, وما يدل على ضعف سيطرة الدولة على القطاع المالي والمصرفي تفشي ظاهرة غسيل الأموال في اليمن, وبين تقرير حديث لمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي انتشار مظاهر غسل الاموال التي نشأت بفعل الحرب نتيجة لانتشار شركات الصرافة غير المرخصة رسميا واستغلال سوق العقارات غير المنظم، وتجارة المشتقات النفطية، وتهريب الاموال إلى الخارج والاستيلاء على اموال الخصوم السياسيين، وأوضح التقرير جوانب متعددة من مظاهر وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاثار والنتائج السلبية على الاقتصاد اليمني نتيجة ازدهار عمليات غسل الأموال في البلاد، وأثرها السلبي على السياسة المالية والنقدية، والاضرار بسمعة القطاع المصرفي، وتسرب النقد خارج الدورة النقدية

بالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف الدولة امتد تأثيره إلى سوق الصرف الأجنبي, حيث أن فقدان السيطرة على سعر الصرف سمح بنشوء السوق السوداء وبدرجة كبيرة من القوة والتي مكنت رواد السوق من التحكم بأسعار الصرف ما تسبب في تدهور العملة الوطنية.

السوق الاستهلاكية

تعتبر السوق الاستهلاكية من المحاور شديدة التأثير على الاقتصاد, ولأهمية هذا المحور تسن العديد من التشريعات والقوانين الضامنة لسلامة السوق الاستهلاكية وحماية جميع اطرافه من مستهلكين ومنتجين وتجار, ومن هذا القوانين قانون حماية المستهلك رقم 46 لسنة 2008 والذي يضم 47 مادة, وبالنظر إلى تفاصيل قانون حماية المستهلك نجد أن هذا القانون أداه قوية وصارمة لحماية السوق الاستهلاكية في اليمن, ولكن ما فائدة القوانين إذا لم تطبق!؟ فمن الملاحظ أن السوق الاستهلاكية خلال السنوات السابقة تعرضت للكثير من الانتهاكات والمؤثرات السلبية التي انعكست على المواطن وواقعه الاقتصادي كرفع الأسعار والمنتجات الغير صالحة للاستخدام والبضائع المهربة, وتتمثل الكارثة في الموقف السلبي للدولة تجاه هذا الأمر واقتصار دورها على التصريحات الرسمية, فقد اكتفت جهة حكومية في وقت سابق بتحذير التجار من التلاعب بأسعار السلع في المحافظات المحررة تحت مبرر تراجع العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية

مؤسسات الدولة

السلاح الأقوى للدولة ووسيلتها الأولى في التحكم والسيطرة على الاقتصاد يتمثل بالمؤسسات والأجهزة الحكومية والتي من خلالها يتم تطبيق الاستراتيجيات العامة وتنفيذ القرارات الرسمية والتوجهات الحكومية, لذلك فإن أي إصلاحات اقتصادية ليس لها أي معنى ولن يكون لها أي تأثير إلا بتحقق السيطرة والانضباط الذاتي للدولة من الداخل والذي

لا يمكن تطبيقه إلا من خلال مؤسسات الدولة وفي هذا إشارة إلى مؤسسات بعينها وهي وزارة المالية, البنك المركزي, الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة, هيئة مكافحة الفساد, هيئة مكافحة غسيل الأموال, ونيابة الأموال العامة

في هذه النقطة بالذات علينا الحديث عن درجة فاعلية وكفاءة مؤسسات الدولة لدينا, فالتوجهات التي تبنتها الحكومة الصينية في مواجهة الأزمة التي مرت بها لم تنشأ من انفعالات اعتباطية أو نزوات سياسية بل من الثقة الكاملة في جاهزية مؤسساتها وقدراتها الإدارية, وهنا ينبغي وضع علامة استفهام عن مدى جاهزية المؤسسات اليمنية وقدراتها الإدارية

■ جذور المشكلة

الوضع الذي تمر به اليمن ليس وليد اللحظة, فمن الملاحظ تلازم التدهور الاقتصادي لأكثر من عشر سنوات مع حالة ضعف السيطرة والانضباط الإداري, وما يؤكد هذا الطرح المؤشرات العالمية عن أوضاع الاقتصاديات وفي مقدمتها مؤشر هشاشة الدولة, وتمتد جذور هذه الحالة إلى أكثر من عشر سنوات فقد احتلت اليمن المرتبة السادسة عالمياً في مؤشر الدول الفاشلة للعام 2013, وتكمن الكارثة في أن فشل الدولة ليس الظاهرة الوحيدة المتجذرة زمنياً, فهشاشة الدولة في اليمن تلازم مع الفساد المتفشي لأكثر من أربعين عام, فمعظم دارسي وضع اليمن خلال فترة ما بعد الوحدة وحتى 2011 يشيرون إليها بأنها كليبتوقراطية والتي تعني الحكم باستخدام الفساد، فالفساد هو ما حافظ على النظام في ظل ضعف الدولة، وأصبحت الرشوة والابتزاز المالي مرضاً مزمناً على حد تعبير عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ بجامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس جيمس غيلفن, بل وإن صح التعبير أصبح الفساد عرف سائد في تعاملات الدولة.

ومن جانب أخر فالدولة في اليمن لم تصل إلى مرحلة دولة النظام والمؤسسات إلا في فترات قصيرة ومحدودة خلال السبعينات من القرن الماضي, فبالرغم من أن اليمن مصنفة ضمن الدول الديمقراطية وتستند إلى الدستور في وسيادة النظام والقانون إلا أن هذا الأمر كان نسبي للغاية ويكاد أن يكون شكلي وخصوصاً في المناطق الشمالية في فترة ما بعد ثورة سبتمبر وحتى الوحدة بين الشمال والجنوب, والكارثة أن هذه الحالة ترحلت إلى فترة ما بعد الوحدة, والسبب في ذلك تأثير التكوين المجتمعي على الدولة وخصوصاً علاقة القبيلة وتأثيرها على الحكم الأمر الذي أضعف الدولة ومؤسساتها.

■ المثالية والواقع

يتحدث الكثير من الكتاب عن الواقع الاقتصادي استناداً على القواعد والشروط والمعايير المثبتة والمعروفة في علم الاقتصاد بدون مراعاة خصوصية الواقع وحالة البيئة المحيطة, الأمر الذي يصنع فجوة ويجعل مقالاتهم أقرب للتنظير منها إلى الواقع, والحديث عن السيطرة والانضباط قد يوقع الكاتب والقارئ على حد سواء في هذه الفجوة, ولكي نتفادى هذا الأمر علينا أن نعي وجود مستويات للسيطرة والانضباط ما بين الحدود الدنيا والعليا, وهنا لا نتحدث عن السيطرة والانضباط الذاتي بمستويات مثالية أو حتى الاقتراب من مستويات الدول المتقدمة كالصين وغيرها من الدول, بل عن الحد الأدنى والذي يمكن من التأثير على واقع الاقتصاد اليمني وبالشكل الذي يسمح بدفع عجلة التنمية والتجارة والاستثمار الداخلي ولو حتى بوتيرة بطيئة.

■ كلمة أخيره

فاقد الشيء لا يعطيه, فتحقيق السيطرة والانضباط الذاتي على الاقتصاد يتطلب انطلاقها بالأساس من الحكومة وتحديداً من القيادات الحكومية أنفسهم, وهنا لا بد أن نواجه الحقيقة المرة, فهل قيادات الدولة والحكومة يمتلكون عامل السيطرة والانضباط الذاتي في إدارتهم لوزاراتهم ومؤسساتهم؟

الإجابة على هذا التساؤل ليست صعبة, فكل ما عليك عزيزي القارئ أن تنظر في واقعك المحيط لكي تحصل على الإجابة

نحو توطين الصناعة النفطية في اليمن

م/ صالح بلعلاء
مهندس انتاج شركة
يامال للغاز الطبيعي

تعد الصناعة النفطية من اهم الصناعات في تعزيز اقتصادات الدول نظرا لضخامة العائد المادي لهذه الصناعة ولكثرة القطاعات الاقتصادية التي تتأثر وتؤثر فيه

من هنا تأتي اهمية توطين الصناعة النفطية بشكل أكبر قدر المستطاع والتوطين هنا يعني السعي لجعل كل مدخلات هذه الصناعة مدخلات محلية وذلك يشمل الكادر البشري والتكنولوجيا المستخدمة والخدمات النفطية والمعدات والمواد اللازمة لهذه الصناعة.

ويشمل التوطين للصناعة النفطية ايضا مخرجات الصناعة النفطية من نفط خام وغاز ومشتقاتهم والتوطين هنا يعني السعي لجعل عائدات هذه المنتجات في اعلى مستوياتها وذلك بالاستفادة من ادخال الصناعات التحويلية وتأثير القيمة المضافة للمنتجات بإقامة صناعات معتمدة على هذه المواد الاولية

تضع الكثير من الدول خططاً استراتيجية مزمنة لتوطين الصناعة بشكل عام والصناعة النفطية بشكل خاص فعلى سبيل المثال وضعت المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها الجديدة ٢٠٣٠ هدفا طموحا لتوطين صناعة الطاقة بشكل عام بنسبة ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وكذلك تفعل الكثير من الدول

لتتضح الصورة بشكل أكبر حول مفهوم التوطين سأتناول كل محور من المحاور آنفة الذكر بشي من التفصيل وبيان كيفية جعله وطنيا بشكل كبير

المحور الأول: مدخلات الصناعة النفطية

١. الكادر الوطني

الكادر الوطني سواء الفني او الإداري هو الركيزة الاساسية لقيام صناعة وطنية قوية يعود أثرها بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني ككل

يجب ان تولي الوزارة والشركات الوطنية اهمية قصوى لتأهيل الكوادر النفطية واكسابهم المهارات والمعارف المطلوبة لإدارة وتسيير اعمال القطاع النفطي في مستوياته الادارية العليا والاستراتيجية ومستوياته الفنية

القطاع النفطي بحاجة الى برنامج وطني تشرف عليه الوزارة وتلزم به الشركات الوطنية يهدف للعمل بشفافية كاملة لاختيار قيادات نفطية وطنية وتأهيلهم بالدورات وفرص التطوير اللازمة عالميًا ليكونوا على مستوى الكوادر في الشركات العالمية والسوق النفطية الدولية

يجب أن يكون الهدف هو تأهيل الكادر الوطني أكثر مما

هو التخلص من الكادر الأجنبي لان النظر للموضوع بانه مجرد ارقام واستبدال الأجانب بمواطنين دون حصولهم على المؤهلات اللازمة يودي إلى كوارث وضعف في الاداء ينعكس سلبا على الشركات والقطاع النفطي بشكل عام

٢. التكنولوجيا

توطين تكنولوجيا الصناعة النفطية يتطلب تعاون وثيق بين الوزارة وهيئاتها المختلفة مع الجامعات ومراكز الابحاث الوطنية لدراسة احدث التكنولوجيات المستخدمة في صناعة النفط والغاز ومحاولة تطويرها وتحسينها يأتي ذلك من خلال ربط ابحاث التخرج لطلاب الهندسة من بكالوريوس ودراسات عليا بمشاكل القطاع النفطي ومحاولة ايجاد حلول علمية لإشكالات واقعية وهذا داب كل الجامعات في دول العالم المتقدم مما يخلق واقعية اكثر على ابحاث طلاب الجامعات بدل ان تكون مجرد ابحاث وهمية لإشكالات متخيلة لا تمت للواقع باي صلة

٣. الخدمات النفطية

تتطلب الصناعة النفطية كثير من الخدمات الجانبية سواء فنية او لوجستية او طبية او اجتماعية مما يطلب وجود شركات مقاولة متخصصة تغطي هذه الجوانب

في الواقع ان وجود شركات خدمات وطنية مؤهلة وقادرة على تقديم الخدمة المطلوبة بكل احترافية هو جزء مهم من توطين الصناعة النفطية بدل الاعتماد على الشركات الاجنبية

يجب ان توجد استراتيجية وطنية لتوطين كل الخدمات النفطية المطلوبة وتقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية في هذا الجانب وأثر ذلك واضح على الاقتصاد الوطني

سيكون التحدي في جانب الخدمات الفنية التي تتطلب قدر عالي من الخبرة ووجود الكادر المتخصص ولكن ومع وضع استراتيجية واضحة واهداف محددة وحصر مثل تلك الخدمات الفنية سيتم احراز تقدم من خلال إلزام الشركات المقاولة الوطنية كجزء من العقود بتوظيف كادر أجنبي موقتا لنقل المعرفة للكادر الوطني خلال فترة زمنية محددة

يعني ذلك ان على الوزارة ان ترشح شركات وطنية مؤهلة لتقديم الخدمات الفنية العالية وتشترط عليها نقل المعرفة لكادر وطني من خلال جلب كادر أجنبي وتدريب الكادر الوطني

وتجهيزه بكل الشهادات والدورات المطلوبة خلال فترة معينة

٤. المعدات والمواد اللازمة للصناعة النفطية:

تعد المعدات والمواد المستخدمة في الصناعة النفطية والمستهلكات من اكثر البنود التي تتحملها ميزانيات الشركات الوطنية العاملة في مجال النفط والغاز ولذلك فان توطين هذا الجانب يعود بالنفع الكبير على الاقتصاد الوطني ويعني التوطين هنا حصر المعدات والمواد المطلوبة من قائمة مشتريات الشركات النفطية والتنسيق مع القطاع الخاص الوطني للتشجيع على الاستثمار في انتاج مثل تلك المعدات والمواد لتغطية طلب قطاع النفط والغاز المحلي وهذا الأمر يتطلب تعاون وثيق بين وزارة النفط ووزارة الصناعة وفق استراتيجية وطنية تشرف عليها رئاسة الوزراء وتعطي لها كافة التسهيلات والقوانين اللازمة لخلق بيئة تنافسية بين شركات القطاع الخاص الوطني

في هذا الجانب خطت كثير من الدول الخليجية والعربية شوطا رائعا فعلى سبيل المثال في ليبيا أواخر عام ٢٠٢٣ تم تدشين برنامج لتوطين مواد ومعدات النفط بين وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن وجهاز البحوث التطبيقية والهندسية التابع لوزارة الدفاع ومستثمرين وطنيين ووضع خطط للاستثمار في صناعة المواد والمعدات اللازمة للصناعة النفطية

■ المحور الثاني: مخرجات الصناعة النفطية:

يعتبر انشاء صناعات تحويلية تعتمد على المنتجات البترولية كمدخلات يعزز مداخيل الدول من مواردها النفطية ويؤسس لبيئة صناعية متكاملة تكون رافعة مستدامة للاقتصاد الوطني. تنبهت كثير من الدول المجاورة لأهمية مثل ذلك الامر فقامت بإنشاء شركات وطنية صناعية تعتمد على المنتجات النفطية كمواد خام لإنتاج البتروكيماويات والمشتقات النفطية والبوليمرات وغيرها ، تعد شركة سابك السعودية أبرز النجاحات في هذا المجال وفي الكويت فقد اقر مجلس الامة الكويتي اواخر عام ٢٠٢٣ انشاء الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة بعد مقترح من نواب كويتيين لتوطين صناعة المشتقات النفطية.

اننا في اليمن في أمس الحاجة إلى بدء خطوات عملية نحو استراتيجية وطنية تتبناها وزارة النفط والمعادن وبالتنسيق مع وزارة الصناعة والجهات ذات العلاقة للدفع نحو توطين الصناعة النفطية بصورة شاملة ومنها يمكن الانطلاق مستقبلا لبرنامج وطني تحت اشراف رئاسة الوزراء لتوطين الصناعة بشكل عام

الحوثيون يضربون الاقتصاد اليمني والعالمي عبر البحر الأحمر

رندا الحمادي
كاتبة صحفية متخصصة بالاقتصاد المحلي والدولي

■ تضجُ وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حول العالم، بالأخبار عن أخر تطورات هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، وردود الفعل الدولية بشأن تلك الهجمات، والتي أسفرت الجمعةَ الماضية عن عملية عسكرية مشتركة بين امريكا وبريطانيا استهدفت معاقل الحوثيين بعد ثلاثة أشهر من التحذير والوعيد، بالإضافة إلى القرار الأمريكي الصادر مؤخراً بإعادة تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية عالمية

وعلى الرغم من تشكيك البعض بمدى جدية المواقف الأمريكية بشأن التدخل العسكري في اليمن، وخصوصاً مع ظهور تقارير مؤكده تفيدُ بأن المليشيات الحوثية قد أُبلغت مُسبقا بوقت وأماكن الضربات التي استهدفتها حتى تتفادى أكبر قدر ممكنٍ من الخسائر، إلا أن استمرار تصعيد الحوثيين في البحر الأحمر والسيناريوهات المحتملة لتوسيع نطاق العمليات العسكرية في البلاد سيدخل اليمن في دهاليز أشد ظُلمةٍ من السابق

■ أسباب الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر

منذ اندلاع الحرب الاسرائيلية الأخيرة على غزة في أكتوبر من العام الماضي، أعلن الحوثيين عن نيتهم لدخول الحرب ضد إسرائيل عن طريق استهداف السفن التجارية التابعة لها في البحر الأحمر، تحت ذريعة أن تلك السفن تنقل البضائع الى الموانئ الإسرائيلية، ومن شأن هذه الخطوة أن تلحق الضرر باقتصاد الكيان المحتل وتكون أداة ضغط قوية لوقف حربه على غزة، غير أن تلك الهجمات توسعت لاحقاً لتشمل جميع السفن المارة عبر البحر الأحمر والتي لا تربطها أي علاقة بإسرائيل

وبعيداً عن تأييدينا الشديد لكل ردود الفعل الرادعة والانتقامية ضد المحتل الإسرائيلي نظير جرائم الإبادة الجماعية التي يقوم بها تجاه الفلسطينيين في غزة, غير أن مشاركة الحوثيين في الحرب على إسرائيل وهجماتهم على السفن التجارية ,ورفع رايات البطولة والنزاهة لا يعدو كونه مجرد استغلال خبيث لقدسية القضية الفلسطينية, وذلك لتحقيق مآرب أخرى, أولُها فرض سيطرتهم الكاملة على مضيق باب المندب وأهم ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر , وثانيها كسبُ تأييد الرأي العام داخل اليمن وخارجها للاعتراف بسلطة هذه الجماعة وأحقيتها دون غيرها لحكم اليمن

تأثير الأزمة في البحر الأحمر على الاقتصاد العالمي

اذا ما تحدثنا عن الممرات المائية ووسائل الشحن عبر المحيط, فلا يمكننا أن نغض الطرف عن الأهمية الكبيرة لمضيق باب المندب بالنسبة لخطوط الملاحة وممرات الشحن العالمية, باعتبار أنه الطريق الرئيسي الوحيد في البحر الاحمر الذي يربط قناة السويس بأسيا وأوروبا, فعن طريق هذا الممر الاكثر ازدحاماً تتدفق البضائع بسرعة وبتكلفة أقل وهو ما يضمن استقرار الحياة الاقتصادية واستمرارها, فما يقرب من 15% من حركة الشحن و 30% من حركة الحاويات تمر عبر البحر الأحمر سنوياً, بما في ذلك السفن المحملة بالنفط والغاز وكل أنواع المنتجات.

وبطبيعة الحال وفي ظل اعتماد التجارة العالمية بنسبة 90% على المحيطات كوسيلة اساسية لشحن ونقل البضائع الصادرة والواردة من والى جميع دول العالم, فإن الهجمات المتكررة للمتمردين الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر, عكرت صفو الملاحة الدولية و أثارت حالةً من الفوضى والهلع للاقتصاد العالمي ككل, نتيجة تقييديها لحركة المرور التجاري و تعطيلها لسلاسل الامدادات العالمية

> تسببت الهجمات في قفزة حادة لتكاليف الشحن البحري بشكل فعلي خلال الأسابيع الماضية , واذا استمرت التوترات الجيوسياسية في البحر الاحمر لفترات أطول فستكون العواقب وخيمة, فمن شأن ذلك أن يؤدي الى تأثيرات تضخمية في أسعار المنتجات والبضائع المنقولة عبر البحر, وخصوصاً أسعار النفط والغاز.

وعلى إثر ذلك أُجبرت مئات السفن التابعة لكبرى شركات الشحن البحري العالمية على تجنب المرور في البحر الاحمر, وتغيير مسار رحلاتها الى طريق رأس الرجاء الصالح جنوب القارة الافريقية , وبالرغم من أن هذا

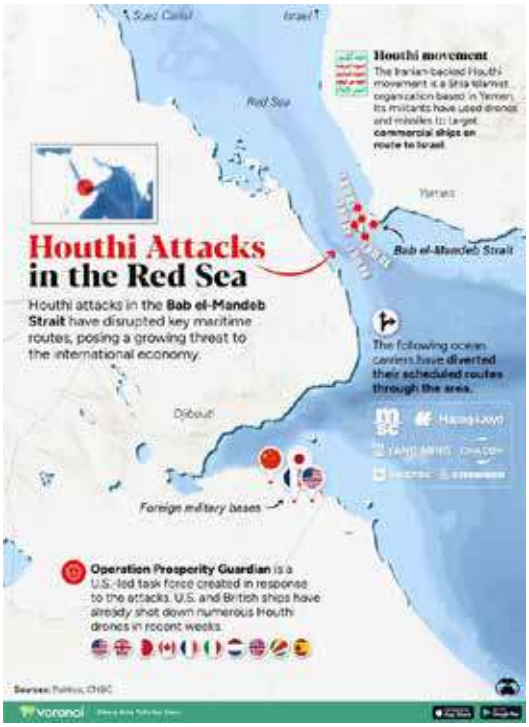

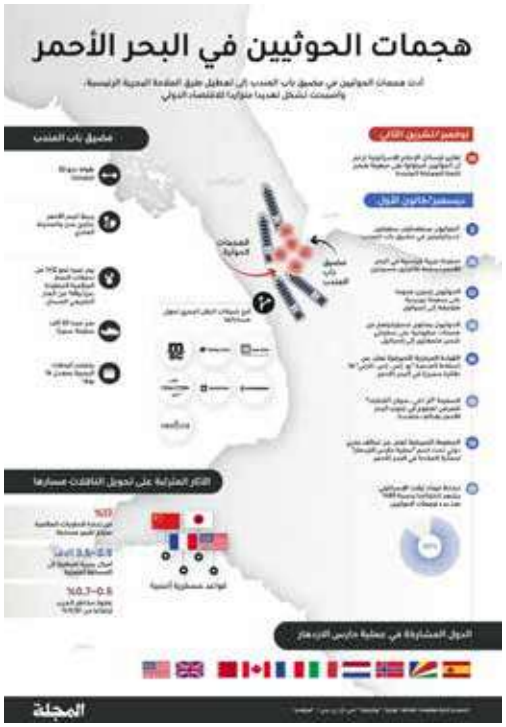

الطريق البديل يعتبر أكثر أماناً في الوقت الحالي مقارنةً بمخاطر المرور عبر البحر الاحمر, إلا أن العبور من خلاله يعني تكبد تكاليف شحن باهظة تقدر بملايين الدولارات بسبب طول المسافة, والوقت الاضافي الذي ستقضيه السفن التجارية في عرض البحر حتى تصل الى وجهتها المقررة.

على الرغم من أن تداعيات أزمة البحر الأحمر على الاقتصاد العالمي تعتبر طفيفة حتى الأن, إلا أن الخبراء والمحللين الاقتصاديين الدوليين يحذرون من عواقب وتأثيرات الأزمة على المدى الطويل فالزيادات المستمرة في تكاليف الشحن ستؤدي حتما الى تضخم أسعار المستهلكين, وارتفاع أسعار السلع النهائية

■ اقتصاد اليمن الضحية الأول لنيران الحوثي في البحر الأحمر

ستشهد أسواق الطاقة والسلع الاستهلاكية على وجه التحديد, موجةً تضخميةً في الاسعار, لن يتحمل تباعاتها النهائية سوى المستهلكين وخصوصاً في المناطق الأشد فقراً في العالم, ومن بينها اليمن, التي سوف يتحمل مواطنُها بالتأكيد النصيب الأكبر من المعاناة والأضرار الاقتصادية, فهم من يدفع في كل مرة ثمن الشعارات الكاذبة والأمجاد الزائفة لجنود إيران.

فبينما يصارعُ اليمنيين الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة لبلادهم, محاولين التمسك بالحياة كغريق يتعلق بقشة" غير أن هذه الجماعة تأبى ان تترك لهم أي أمل أو فرصة للنجاة, فإذا كان استمرار معاركهم في البحر الأحمر سوف يؤثر في المدى الطويل على اقتصادات دولاً عظمى, فما الذي سيفعله بدولة تعيش أسوأ الأزمات الإنسانية, ويعتمد أكثر من ثلثي سكانها على المساعدات الإغاثية منذ عشر سنوات.

تساؤل لن نحتاج الى خبراء اقتصادٍ للإجابة عليه بل يكفينا فقط أن ننظر الى التأثير السلبي الذي حدث في قيمة صرف العملة المحلية بشكلٍ مباشرٍ بعد الغارات التي شنها التحالف البريطاني الامريكي على مواقع الحوثيين, وما تبعه من ارتفاعاتٍ قياسيةٍ في أسعار جميع السلع والمنتجات التجارية في المناطق المحررة من البلاد

وفي الوقت الذي كان فيه البنك المركزي اليمني على موعدٍ مع تسلم الدفعة الثانية من الوديعة السعودية المخصصة لدعم الاقتصاد اليمني, وما تشكله هذه الخطوة في العادة من نشر أجواءٍ تفاؤلية للأسواق, فهي بمثابة الهدنة التي يلتقط من خلالها الريال اليمني أنفاسه بعد موجاتٍ من الانخفاضات المتسارعة التي تعصف به بين الحين والأخر, غير أن وصول الوديعة في ظل هذه الظروف الاستثنائية والتوترات الجيوسياسية التي تمر بها اليمن, لم يعطي أي تحسن في المؤشرات الاقتصادية حتى هذه اللحظة

■ أخيرا:

إن استمرار المشاكل التي يفتعلها الحوثي في البحر الاحمر, هو بمثابة إعلانٍ مباشر لحرب شرسة وقذرة ضد الاقتصاد اليمني, لن تقتصر عواقبها فقط على إحداث تأثيراتٍ تضخمية في الأسعار, بل ستكون السبب بحصول كارثةٍ انسانيةٍ بكل ما تحمله الكلمة من معنى, فمع اعتماد الاقتصاد بشكل شبه مطلق على الاستيراد الخارجي لجميع السلع الأساسية, بما فيها المواد الغذائية والدوائية, التي تدخل الى البلاد بواسطة النقل البحري, وبالتالي فإن عرقلة السفن المحملة بالبضائع التجارية أو المواد الاغاثية ومنعها من الوصول الأمن الى الموانئ والأسواق اليمنية, يمثل تهديداً حقيقياً لحياة ملايين اليمنيين نتيجة الجوع والمرض.

المصادر
https://www.washingtonpost. -1
com/world/2023/12/12/houthis-rebels-yemen-israel-ships/?itid=lk_interstitial_manual_12
https://www.reuters.com/mar- -2
kets/europe/what-does-red-sea-disruption-mean-europes-economy-2024-01-19
https://www.skynewsarabia. -3
com/keyword-search?keyword=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1&contentId=1686094
4https://www.spglobal.com/
commodityinsights/PlattsContent/_assets/_images/latest-news/011124-infographic-red-sea-turmoil-global-trade-routes.png
https://www.bloomberg. -5
com/news/articles/2024-01-19/us-weighs-stepping-up-fight-against-houthis-as-chaos-drags-onhttps://www.bloomberg.com/news/articles/2024-01-19/us-weighs-stepping-up-fight-against-houthis-as-chaos-drags-on

تجارب ناجحة

الدنمارك.. أسعد مكان في العالم

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

مملكة الدانمارك هي من الدول الإسكندنافية شمال أوروبا. تقع جنوب غرب السويد وجنوب النرويج وتحدها من الجنوب ألمانيا. كما تطل الدانمارك على كل من بحر البلطيق وبحر الشمال. تتكون البلاد من شبه جزيرة كبيرة، جوتلاند (يوتلاند) والعديد من الجزر وأبرزها جزيرة زيلاند وفون وفندسيسل تي (تعتبر عادة جزءا من يوتلاند) ولولاند وفالستر وبورنهولم وكذلك مئات الجزر الصغيرة التي غالباً ما يشار لها بالأرخبيل الدنماركي. سيطرت الدانمارك منذ فترة طويلة على مدخل بحر البلطيق. قبل حفر قناة كييل كان الممر المائي لبحر البلطيق عبر قنوات ثلاث معروفة باسم المضائق الدانماركية

يحكم الدانمارك نظام ملكي دستوري برلماني. تمتلك الدانمارك حكومة على مستوى الدولة وحكومات محلية في 98 بلدية. هي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1973 على الرغم من أنها لم تنضم إلى منطقة اليورو. الدانمارك هي عضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الدانمارك أيضاً عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

للغة الوطنية هي الدانماركية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسويدية والنرويجية، وتشترك مع البلدين بعلاقات قوية ثقافية وتاريخية. يتبع 82 ٪ من سكان الدنمارك و 90.3 ٪ من العرقية الدنماركية الكنيسة اللوثرية الوطنية. اعتبارا من عام 2010 وصل تعداد المهاجرين وأبناء المهاجرين في البلاد 548,000 نسمة (9.9 ٪ من سكان الدنمارك). معظم المهاجرين (54%) أصولهم إسكندنافية أو من مكان آخر في أوروبا في حين أن الباقي أساساً من الشرق الأوسط والدول الأفريقية

يعد علم الدنمارك أقدم علم دولة مستقلة في العالم، تم إصدار العلم الدنماركي عام 1219م، ولا يزال مستخدمًا إلى الآن. تُعد الملكية الدنماركية أقدم ملكية في أوروبا؛ حيث إنها بدأت منذ 1000 سنة ولازالت متواجدة إلى الآن. تعد الدنمارك أول دولة أوروبية ألغت العبودية؛ حيث إنّها ألغتها في عام 1792م

يبلغ عدد سكان الدنمارك 5.7 مليون نسمة، وعاصمتها كوبنهاجن، المساحة: 43.094 كلم مربع

الاقتصاد الدنماركي	
الناتج المحلي الاجمالي	324.3 مليارات دولار
الناتج الفردي السنوي	37800 دولار
نسبة النمو	%0.1
نسبة البطالة	%6
نسبة التضخم	%0.8

يوجد في الدانمارك اقتصاد سوق مختلط رأسمالي ودولة خدمات اجتماعية كبيرة وتصنف من بين أعلى البلدان من حيث مستوى الدخل. للدانمارك أفضل مناخ للأعمال في العالم وفقاً لمجلة فوربس. بين 2006-2008 وضعت الدراسات الاستقصائية البلاد في المرتبة الأولى على أنها «أسعد مكان في العالم» استناداً إلى معايير الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم (حلت الدنمارك في التصنيف الأخير 2023م في المرتبة الثانية بعد فنلندا). مؤشر السلام العالمي لعام 2009 يضع الدنمارك في المرتبة الثانية بعد نيوزيلندا كأكثر البلدان سلماً. في عام 2009 أيضاً صنفت الدنمارك واحدة من الدول الأقل فساداً في العالم وفقاً لمؤشر الفساد لتحتل المرتبة الثانية فقط بعد نيوزيلندا

يتميز اقتصاد الدنمارك المختلط بمستوى فوق متوسط معيشة أوروبا وكمية كبيرة من التجارة الحرة. تحتل الدنمارك المرتبة 16 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (بينما تحتل المرتبة الخامسة في تعادل القدرة الشرائية للفرد). وفقا لمجموعة البنك الدولي سوق العمل في الدنمارك الأكثر مرونة في أوروبا وتدعى السياسة بالأمن المرن

تفرض الدنمارك ضريبة على سكانها تبلغ حوالي 49 في المئة (تفرض الدنمارك على السيارات الجديدة ضريبة تقدر بحوالي 150 في المائة)

تعتبر الدنمارك خامس أكبر مصدر للغذاء في العالم.

تحولت الدنمارك بعد عام 1945 من بلد زراعي إلى بلد صناعي، ولكن مازالت الزراعة تلعب دور مهم في الاقتصاد. 75% من أراضي البلاد مستغلة زراعياً (تشكل المزارع نحو ثلثي إجمالي مساحة الدولة)، الثروة الحيوانية و الألبان هي أهم المنتجات في هذا المجال، تصطاد سفن الصيد الدنماركية حوالي مليوني طن متري من السمك سنويًا

عوائد قطاع السياحة أصبحت تشكل عاملا مهما في تنمية اقتصاديات بعض مناطق الدانمارك. مليون سائح من اجمالي مليونين يأتون سنويا من ألمانيا لوحدها. تصدر الدانمارك الطاقة ولدى ميزانيتها التجارية فائض مريح سنويا

أهم موارد الدنمارك الطبيعية: النفط والغاز الطبيعي والأسماك والملح والحجر الجيري والرمل

أهم المنتجات: الصلب والحديد، المعادن، المواد الكيميائية، الآلات ومعدات النقل، المنسوجات والملابس، الحبوب، البطاطا

تمتلك الدنمارك مصادر

كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال وتصنف رقم 32 في العالم بين مصدري النفط الخام. ينتج معظم الكهرباء من الفحم، لكن الدنمارك تمتلك أيضاً حصة من الطاقة الريحية. تنتج توربينات الرياح 16-19 ٪ من الطلب على الكهرباء. كما تتصل الدنمارك بواسطة خطوط نقل بالدول الأوروبية الأخرى. لتشجيع الاستثمار في طاقة الرياح عرض على العائلات إعفاء ضريبي لتوليد الكهرباء الخاصة بهم في بلدياتهم أو في البلديات المجاورة. يمكن أن يكون ذلك من خلال شراء التوربينات أو الاستثمار في أسهم تعاونيات توربينات الرياح والتي بدورها تستثمر في التوربينات وهو الأغلب. بحلول عام 2004 ساهم أكثر من 150,000 من الدنمركيين في إحدى الأمرين حيث تم تركيب حوالي 5500 توربين على الرغم من أنه ومع تدخل القطاع الخاص تراجعت حصة التعاونيات إلى 75 ٪. بسبب الضرائب على الطاقة، تمتلك الدنمارك أعلى أسعار كهرباء منزلية في العالم، بينما تدفع الصناعات أقل بقليل من متوسط الاتحاد الأوروبي

لدى البلاد اكتفاء ذاتي من النفط، الغاز الطبيعي وطاقة الرياح. تصدر الدانمارك أيضا الكيماويات، الآلات، الأثاث، الأدوية ومختلف المواد الغذائية المصنعة. من الصناعات الرئيسية الأخرى في البلاد: بناء السفن و الكهربائيات

توسع التصنيع بسرعة منذ منتصف القرن العشرين وقد حل محل الزراعة كثاني أوسع نشاط اقتصادي للأمة. وقامت الحكومة بتشجيع التصنيع عن طريق توسيع البرامج التعليمية لتدريب المهندسين والفنيين والعمال المهرة، ويتمركز نصف التصنيع الدنماركي تقريبًا في منطقة كوبنهاجن، وتنتج المصانع الدنماركية بضائع ذات جودة عالية

اقتصاد الدنمارك هو واحد من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2008 وصندوق النقد الدولي والإيكونومست. وفقاً لتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحوز الدنمارك على أكثر الأسواق حرية مالية في الاتحاد الأوروبي وواحدة من أكثر أسواق المنتجات حرية.

كما أن قطاع النقل البحري نشط جدا حيث 10 في المائة من جميع البضائع العالمية يتم نقلها من حاويات الشحن الدنماركية

عملة الدنمارك الوطنية هي الكرونة وهي عملياً مرتبطة باليورو حيث يعادل اليورو الواحد 7,46 كرونة. بينما رفض استبدال الكرونة باليورو في استفتاء في سبتمبر 2000، إلا أن البلد عملياً يتبع السياسات المنصوص عليها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الأوروبي وتلبي معايير التقارب الاقتصادي للمشاركة في المرحلة الثالثة (اليورو) من الاتحاد النقدي الأوروبي. الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية في البرلمان تدعم اليورو لكن حتى الآن لم يتم عقد استفتاء جديد على الرغم من وجود خطط. حيث

أن التشكيك في الاتحاد الأوروبي بين الناخبين الدنماركيين ذو جذور تاريخية

يبلغ حجم القوة العاملة في الدنمارك حوالي 2.9 مليون نسمة، كما تمتلك الدنمارك رابع أعلى نسبة من حملة الشهادات الجامعية في العالم. الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل كان في المرتبة 13 في عام 2009. تمتلك الدنمارك أدنى مستوى في العالم من حيث عدم المساواة في الدخل وفقاً للأمم المتحدة وأعلى حد أدنى للأجور في العالم وفقاً لصندوق النقد الدولي. اعتبارا من يونيو 2010 بلغ معدل البطالة 6.6 ٪ وهو ما يقل عن متوسط الاتحاد الأوروبي عند 9.6٪

بعد تحرير سوق العمل في التسعينات أصبحت الدانمارك واحدة من أكثر أسواق العمل حرية في البلدان الأوروبية. وفقاً لتصنيف أسواق العمل للبنك الدولي، فإن مرونة سوق العمل هي في نفس مستوى الولايات المتحدة. ينتمي حوالي 80 ٪ من الموظفين إلى نقابات وصناديق البطالة التي ترتبط بها، ولكن النسبة آخذة في التراجع، تحدد سياسات سوق العمل أساساً عبر المفاوضات بين النقابات وأرباب العمل، ولا تتدخل الحكومة إلا إذا طالت الإضرابات العمالية لفترة طويلة جداً

على الرغم من نجاح النقابات العمالية، فإن عدد المتعاقدين فردياً آخذ في التزايد بدلاً من العقود الجماعية، بينما يفكر العديدون (أربعة من أصل عشرة موظفين) في التخلي عن صندوق البطالة تماماً وأحياناً حتى عضوية الاتحاد. يتلقى الموظف العادي إعانة قدرها 47 ٪ من مستوى أجره إذا طالب بالإعانة في حال كان عاطلاً عن العمل. مع انخفاض البطالة، فإن عدد من يتوقعون طلب الإعانة قليل جداً. يكون حينها السبب الوحيد لدفع الأموال المخصصة لصندوق البطالة التقاعد المبكر والحصول على بدل التقاعد، وهو أمر ممكن عند سن الستين شرط دفع مساهمة إضافية تخصص لصندوق البطالة

التعليم في الدنمارك:

قطاع التعليم المتطور فيها حيث تعتبر الدولة الأفضل أوروبياً من حيث جودة التعليم في المدارس والجامعات، وتهتم الحكومة الدنماركية بالإنفاق على التعليم والذي وصلت قيمته إلى حوالي 13% في الميزانية العامة للدنمارك وفق الإحصائيات الأخيرة

كما أن التعليم إلزامي للذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والسادسة عشرة في الدنمارك

إلى من يهمه الأمر:

الأجر حق انساني يا حكومة

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ لكل فرد في عالم القرن الحادي والعشرون الحق في العمل كأحد اهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان مستوى معيشي لائق لإنه يؤمن الفرد ماديا واقتصاديا ويوفر له متطلبات معيشته. وعليه فان الحق في العمل مكفول من كل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية

فاذا كان الحق في العمل حق انساني فان الحصول على الاجر مقابل العمل فهو ايضا أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل البشر عبر العصور ولكل بني البشر في كل مكان

يعاني سكان بلادنا من ازمات معقدة وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ حوالي عشر سنوات حيث تسببت الازمة الاقتصادية في تقليص فرص العمل وشحة الموارد المالية للإيفاء بدفع الاجور منذ سنوات، فالفقر والبطالة وضعف الاجور قد تسببت في اسوأ ازمة انسانية في العالم في القرن الواحد والعشرون على الاطلاق .هذا وتقدر بعض المصادر نسبة البطالة بحوالي 60٪ من عدد السكان وهي نسبة مرتفعة جدا على مستوى العالم، يضاف اليها نسبة الفقر والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي 85٪ من عدد السكان اي حوالي 23 مليون شخص حسب تقديرات دولية وهذه الارقام المهولة تضع سكان البلاد على حافة المجاعة الوخيمة

وفي هذه الظروف المعقدة فان الاجور هم عام وذلك لما لها من تأثير في حياتنا في الظروف الاستثنائية الحالية من حيث:

- انها تشكل دعامة اساسية للاستقرار السياسي والمجتمعي العام في البلد
- انها اداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتدعم النمو والتنمية الاقتصادية في حال تلبيتها لحاجات الموظف وتحقيق فائض يدعم رفع معدلات الاستهلاك والادخار وبالتالي النمو الاقتصادي

- ان الاجور اداة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الثروة وتحقيق المساواة بين افراد المجتمع
- ان الاجور تتخذ طابع انساني عندما تلبي حاجات الموظف والاسرة ولا تساعد على زيادة الفقر والجوع والحرمان والحاجة في المجتمع
- ان الاجور الكافية هي أحد حقوق الإنسان الاساسية في العيش الكريم دون انتقاص او حرمان

- ان بناء الانسان والاستفادة من طاقاته وخاصة الشباب وخلق جيل متعلم ومنتج يعتمد على دخل الاسرة وقدرتها على تخصيص مبلغ مناسب لتعليم الاطفال لتكوين جيل منتج

- الاجور المناسبة اداة مهمة لرفع الانتاجية والحد من الفساد والمحسوبية والانضباط في العمل والحفاظ على هيبة المؤسسات والقوانين

وفي بلادنا فان الاجور لا تلبي حاجات الموظف واسرته وكدليل على كلامنا نستعرض حال أدنى فئة في سلم الأجور الحالي وهي المستوى السادس الدرجة 20، فاجر بداية الربط للفئه هو 20000ريال يضاف اليه الزيادة للمرحلة الثانية 2400ريال ويضاف اليه الزيادة للمرحلة الثالثة 5000ريال ويضاف اليه الزيادة العامة 3990ريال فيبلغ اجمالي الاجر 31390 ريال بالإضافة الى غلاء المعيشة 9400 ريال

وبهذا يبلغ الاجمالي العام لأجر هذه الفئة 40790 ريال. ان هذا يسمى الحد الأدنى للأجور ويساوي تقريبا بأسعار الصرف السائد 27 دولار او 102 ريال سعودي وهذا يعني ان دخل الموظف (وهو يعيل حوالي 5 افراد) في اليوم حوالي 0.90 سنت اي اقل من دولار واحد، فاذا كان خط الفقر الدولي في عام 2023 هو 2.15 دولار للفرد في اليوم ويعني هذا ان من يعيش على اقل من هذا المبلغ يوميا يعد فقيرا فقرا مدقعا وبناء عليه يجب رفع اجر هذه الفئة الى أكثر من الحد الادنى للفقر المتعارف عليه دوليا

ولا تكمن المشكلة في تدني الاجور وحسب بل في قدرتها الشرائية الهابطة وعدم انتظام صرفها وفقا للقانون

وعليه يجب رفع الحد الادنى للأجور ليكون اعلى بكثير من خط الفقر المعتمد دوليا والذي يقدر بحوالي 65 دولار وبما يساوي 97500 ريال، كما يتوجب انتظام دفع الاجور

في الظروف الحالية للازمة الاقتصادية وفي ظل عدم انتظام دفع الاجور وعدم كفايتها فقد أصبح الموظف فقير فقرا مدقعا لذا يجب انتظام دفع الاجور شهريا وتحريك الاجور مع زيادة نسبة التضخم للحفاظ على القيمة الشرائية للأجر ليلبي حاجات الموظف الحياتية

عموما يجب ان تساعد الاجور على ردم الفجوة بين الاجور والاسعار في السوق وان تنتهج الحكومة سياسة اجور مرنة تتغير مع المؤشرات الاقتصادية العامة

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة